الأمم المتحدة

A/C.1/75/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٠**

الإثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سانتوس مارافير . . . . . (إسبانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بينارواندا (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٩٤ إلى ١١٠ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة رودريغس بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن تهاني وفد بلدي للسيد سانتوس مارافير على انتخابه رئيسا للجنة الأولى. وأتمنى له النجاح والتوفيق في إنجاز مهمته، وأؤكد له دعم غيانا التام. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ترينيداد وتوباغو بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط بصفتي الوطنية.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تغتنم غيانا هذه الفرصة لتدعو إلى التفكُّر في هدفنا الجماعي المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتجديد التزامنا الثابت بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفه إحدى الوسائل الرئيسية التي تكفل ألا تعصف الحروب بالعالم مرة أخرى. إن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب بذل جهد جماعي من جانب جميع الأعضاء، ونزع السلاح عنصر أساسي في جهودنا لتحقيق هذا الهدف.

يصبح نزع السلاح مسألة أكثر إلحاحا إذا أخذنا في الاعتبار أن تحقيق التنمية يتوقف على وجود مجتمعات سلمية ومستقرة وآمنة والعكس صحيح. وكما تقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن حق، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إحلال السلام، ولا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة.

لقد أكدت أزمة مرض فيروس كورونا أهمية العمل العالمي لمواجهة الأزمات العالمية، ودفعت وفد بلدي إلى التفكير مجددا في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عنصر العمل الإنساني في عملية نزع السلاح. وينبغي دوما أن تكون الشعوب وكوكب الأرض هما محور العمل الذي نضطلع به في جدول أعمال نزع السلاح، وهو ما يتعين أن يشجعنا على بذل أصدق الجهود وأكثرها جدية لضمان إحلال السلام العالمي. ونأمل أن نتمكن من المضي قدما في عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة على الرغم من تلك العقبات.

لا تزال غيانا تشعر بالقلق إزاء التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن لا نصنع تلك الأسلحة ولا نصدرها ومع ذلك ما زلنا نعاني من التداعيات الناجمة عن التداول غير المشروع لها. فمن الضروري تعزيز التعاون والتآزر على جميع المستويات للحيلولة دون تحويل وجهة هذه الأسلحة ونقلها دوليا بصورة غير مشروعة، مما يؤجج أعمال العنف المسلح على أراضينا.

ونتطلع في عام ٢٠٢١ إلى عقد الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونأمل في أن نتمكن من الاتفاق على مزيد من التدابير الملموسة لتعزيز تنفيذه. وتغتنم غيانا هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بمعاهدة تجارة الأسلحة وتشجع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تعجِّل بذلك كي نكفل تحقيق عالميتها.

ولا يزال القلق يساور غيانا إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية على الرغم من العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن استخدامها، وهو ما شهدناه بالفعل. ويساورنا قلق مماثل إزاء الترويج لفكرة مفادها أن الأسلحة النووية مهمة لتحقيق الأمن، ونشعر بخيبة الأمل من تواصل استثمار الموارد في برامج تحديث الأسلحة النووية.

وغيانا، بوصفها بلدا ناميا، ترى أن مما يأباه الضمير إهدار الموارد في أسلحة الدمار الشامل في حين أن ملايين من سكان العالم غارقون في الفقر. وهي تؤمن إيمانا راسخا بأن الأسلحة النووية لا مكان لها في عالمنا وأن استمرار وجودها يتعارض مع مقاصد المنظمة ومبادئها وروح ميثاق الأمم المتحدة.

ونعرب عن تأييدنا القوي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وندرك أنها تسهم إسهاما مهما في سد ثغرة قانونية مهمة وفي تعزيز القاعدة العالمية للقضاء التام على الأسلحة النووية. وتدرك غيانا أن بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية يتوقف على الإجراءات التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء، ويسرها أن ترى الدور الريادي الذي اضطلعت به عدة بلدان للوصول بالمعاهدة إلى أعتاب دخولها حيز النفاذ. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعجيل بالتصديق على المعاهدة باعتبار ذلك خطوة ملموسة تنم عن الالتزام بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ونناشد جميع أصحاب المصلحة التحلي بروح القيادة المسؤولة فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ونشدد على ضرورة وفاء جميع الدول الأعضاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك القانونية الأخرى التي تقوم عليها بنية نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى عقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وتؤكد غيانا التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتدين استخدام تلك الأسلحة من جانب أي جهة كانت، أيا كانت الظروف. ونرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية ينتهك القواعد والمعايير الدولية وحقوق الإنسان بحق الأشخاص المتضررين من استخدامها. ولذلك نشدد على أهمية تحديد المسؤولية كلما استُخدمت الأسلحة الكيميائية باعتبار ذلك وسيلة تكفل ألا يقترف مرتكبو جرائم الحرب فعلتهم هذه وهم بمأمن من العقاب. ونعتقد أيضا أن عملية تحديد المسؤولية ينبغي أن ترتكز إلى أدلة وأن تُجرى بطريقة محايدة من دون تسييس المسألة.

وفي الختام، يسر غيانا الاعتراف المتزايد بضرورة إدراج بعد جنساني في مداولاتنا بشأن مسائل نزع السلاح والسلام والأمن. إننا

ندرك الإسهام الأساسي للمرأة في تلك القضايا الحرجة، ونعتقد أنه ينبغي إشراكها في جميع مستويات النقاش واتخاذ القرار. وتكرر غيانا التزامها القوي والمبدئي بجدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح وتطلعها إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولذلك نعتزم مواصلة المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة.

السيد كو (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ السيد سانتوس مارافير على توليه رئاسة اللجنة الأولى وأن أشيد أيضا بأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد له استمرار دعم وفد بلدي وتعاونه من أجل إنجاح هذه الدورة.

تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أشدد على عدة نقاط من وجهة نظرنا الوطنية.

إن عام ٢٠٢٠ عام مهم؛ إذ شهد الاحتفاء بذكريات سنوية تاريخية. فالأمم المتحدة – القلب النابض لتعددية الأطراف – تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. كما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإحياء الذكرى الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناكازاكي بالقنبلتين الذريتين. وتلك المناسبات السنوية تعطينا قوة دافعة لتعزيز جهودنا الرامية إلى النهوض بأعمال نزع السلاح، انطلاقا من إيماننا بالعمل المتعدد الأطراف.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عظم التحديات العالمية التي نواجهها بوصفنا مجتمعا دوليا، يجب ألا نغفل احتمال حدوث الانقسامات الأعمق التي نشهدها في أجزاء كثيرة من العالم.

إن انعدام الثقة بين الدول آخذ في الازدياد، والإنفاق العسكري يتنامى في جميع أنحاء العالم. كما أن الخطر المرتبط بالأسلحة النووية في تزايد، والتوترات الجغرافية السياسية والاقتصادية آخذة في التصاعد. والعالم يزداد استقطابا، والعمل متعدد الأطراف يتعرض لضغوط شديدة.

وعلاوة على كل ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تنتشر في جميع أنحاء العالم كالنار في الهشيم، مما يفرض ضغوطا هائلة على مجتمعاتنا واقتصاداتنا وحياتنا اليومية. ومع استمرار الأزمة الصحية العالمية، يواجه الأمن الدولي تحديات هائلة وشكوكا كبيرة، مما يستدعي مضاعفة الجهود العالمية.

إن وجود الأسلحة النووية ونشرها يشكلان أخطر تحد أمني، وهو ما يعرض استمرار وجود الجنس البشري للخطر. وأود أن أؤكد مجددا على موقفنا المتمثل في أن نزع السلاح النووي على رأس أولويات جدول أعمال ميانمار لنزع السلاح. فما فتئت ميانمار تولي اهتماما بالغا لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، انطلاقا من قناعاتها القوية بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، مما يكفل تجنب العواقب الإنسانية التي تنجم عن أسلحة الدمار الشامل هذه.

إن المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية تمثل خطوات تقربنا من بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وأؤكد مجددا التزامنا القوي بتنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا تنفيذا كاملا.

ومنذ عام ٢٠١٨ وميانمار من البلدان الموقعة على المعاهدة التاريخية لنزع السلاح النووي، وهي معاهدة حظر الأسلحة النووية. وإذ توشك ميانمار على التصديق على المعاهدة، فإننا نشجع بقوة الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إليها لإبداء الإرادة السياسية التي يقتضيها نزع السلاح النووي. وترحب ميانمار بقيام ماليزيا – العضو الزميل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – بالتصديق مؤخرا على المعاهدة؛ لتكون الدولة السادسة والأربعين التي صدقت عليها.

وفي السياق نفسه، تعارض ميانمار إجراء أي بلد لتجارب إطلاق القذائف النووية في أي مكان. وهي تؤمن بأهمية الدور الذي تؤديه

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتدعو جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك.

وتدرك ميانمار أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال الأساس في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن على قناعة تامة بأن سلامة معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها تتوقفان على تنفيذ ركائزها الثلاث بفعالية. وتحث ميانمار جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الوفاء بالكامل وعلى وجه السرعة بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

وكما نعلم جميعا، فإن الجائحة قد فرضت تأجيل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١. وكان من شأن هذا التأخير إتاحة وقت أكبر ومجال أوسع للدول كي تستعد بشكل أفضل لوضع رؤية جديدة تفضي إلى وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، من المهم لجميع الأطراف المعنية أن تسوي خلافاتها من أجل مواصلة تخفيف حدة التوتر والعمل على جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتؤكد ميانمار من جديد التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهي تدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل لمسألة نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية وبنّاءة.

ونشاطر أيضا المجتمع الدولي قلقه إزاء إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فالتطورات المتعلقة بالمعاهدة لها تداعيات بالغة على الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وتماشيا مع أولويات ميانمار والتزامها بنزع السلاح النووي، وإلى جانب البلدان التي تشاطرها الرأي بوصفها من مقدمي مشروع القرار، ما برحت ميانمار منذ عام ١٩٩٥ تقدم سنويا مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي إلى اللجنة الأولى، وستواصل القيام بذلك هذا العام. ومن خلال القرار السنوي، طالبنا الدول الحائزة للأسلحة النووية بالكف فورا عن التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتكديسها، وباتخاذ التدابير المؤدية إلى إزالتها بالكامل في غضون إطار زمني محدد.

ومرة أخرى دفعَنا تفانينا الشديد والتزامنا القوي في سبيل هذا المطمح العظيم إلى تقديم مشروع القرار A/C.1/75/L.50. وتعرب ميانمار عن بالغ تقديرها للدول الأعضاء على مشاركتها القيمة في تقديم مشروع القرار وتأييدها له، ونتطلع إلى استمرار هذا الدعم.

إن مشاركة ميانمار وتفانيها في الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح يعودان إلى أوائل ستينيات القرن الماضي، وإنشاء اللجنة المكونة من ثمانية عشر بلدا لنزع السلاح. وعلى الرغم من الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، تظل ميانمار مخلصة للمؤتمر بوصفه المنتدى الوحيد والأفضل للتفاوض المتعدد الأطراف حول سبل النهوض بجدول أعمال نزع السلاح. وخلال دورة المؤتمر لعام ٢٠٢٠، خيم خطر كوفيد-١٩ بظلاله على عمل المؤتمر. ورغم الآمال العراض التي كانت تحدونا فيما يتعلق بدورة هذا العام، فقد اختتمناها من دون التوصل إلى توافق في الآراء حتى بشأن برنامج للعمل. ونحن نشاطر العديد من الوفود خيبة أملها إزاء عدم القدرة على القيام بعمل موضوعي في عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من أن الصورة التي انبثقت عن دورة عام ٢٠٢٠ غير مرضية، فإننا نقدر الجهود المنسقة التي بذلها رؤساء المؤتمر الستة لعام ٢٠٢٠ ورئيس المؤتمر لعام ٢٠١٩ ورئيسه لعام ٢٠٢١ من أجل المضي قدما بالعمل، بما في ذلك مقترح المجموعات الثلاث. وينبغي لنا أن نحافظ على هذه الخطوات الإيجابية وأن نواصل البناء لتحقيق مزيد من التفاهم المتبادل والتعاون الأوثق في الدورة المقبلة. ومع استمرار تفاقم التحديات القائمة بفعل الجائحة العالمية، نحتاج إلى المزيد من الإجراءات الملموسة والوسائل المبتكرة للمضي قدما نحو اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن تتفق عليه جميع الدول الأعضاء.

وفي ظل الجائحة العالمية، من المهم للغاية تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وينبغي أن نبذل وسعنا من أجل تحقيق الطابع العالمي للاتفاقية وتنفيذها ومعالجة القصور في تدابير التصدي والثغرات المؤسسية خلال مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل لعام ٢٠٢١.

ويساورنا القلق إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن كي نكفل منع حدوث ذلك السباق؛ لأننا نرى أن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي يصب في مصلحة جميع الدول. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات المؤدية إلى التفاوض على وضع صك ملزم قانونا لتلك المسألة المهمة.

وما فتئنا نيسر بهمة عودة النازحين، وقد أعلنا بوضوح للمجتمع الدولي ولبنغلاديش عن التدابير التي اتخذناها لتحقيق هذه الغاية. أما الإيحاء بأن حكومة ميانمار تعرقل عودة النازحين عن طريق زرع الألغام الأرضية على الحدود، فهو أمر يجافي العقل وتصرف غير مسؤول. ونحن نرفض تلك الاتهامات جملة وتفصيلا. ومن المتوقع أن يعود النازحون إلى ميانمار عبر مراكز استقبال محددة على الحدود المباشرة، وهو ما يتماشى أيضا مع الاتفاق الثنائي. وفكرة زرع الألغام الأرضية في تلك المناطق التي تخضع لمراقبة دقيقة أمر من نسج الخيال وغير معقول على الإطلاق.

وعلى الرغم من أن العملية الثنائية للإعادة إلى الوطن لم تبدأ بعد، فقد عاد أكثر من ٣٥٠ نازحا من كوكس بازار إلى ولاية راخين بمحض إرادتهم من خلال قنوات غير رسمية. وفي هذا الصدد، لم ترد تقارير عن سقوط العائدين ضحايا للألغام الأرضية داخل ميانمار.

وكما قلنا من قبل، فإن السبب في عرقلة عملية العودة إلى الوطن هو وجود إرهابيي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان ومؤيديهم في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. وهم ما فتئوا يعرقلون تلك العملية عن طريق تهديد الراغبين في العودة إلى ميانمار واستخدام العنف ضدهم والتحرش بهم، بل حتى قتلهم. وكانت هناك تغطية إعلامية أجنبية واسعة لهذه المسألة، ولكن سلطات بنغلاديش تواصل إنكار الأمر.

ولتحقيق عالم أفضل وأكثر أمنا، يجب علينا جميعا أن نعمل معا بروح مفعمة بمزيد من التعاون والعمل الجماعي والبنَّاء بغية توحيد رؤيتنا، والتوصل إلى حلول توافقية، وتحقيق تقدم ملموس، وبلوغ الأهداف التي نرغب جميعا في تحقيقها في مجال نزع السلاح الدولي من أجل إحلال السلام المستدام.

السيد سمبياكولا (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم أيضا هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم الذي يستحقونه عن جدارة وأؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وبينما نحشد جهودنا المتعددة الأطراف للقضاء على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والقضاء على الفقر، والتركيز على آثار تغير المناخ، فلنتذكر أن الرؤية الدولية قد لا تتحقق بالكامل ما لم يتم التصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والأسلحة المدمرة الأخرى من خلال التعاون الأمني الدولي، ولا سيما عمل اللجنة الأولى. وإذ نستحضر الماضي، نجد أن صورة السلم والأمن الدوليين لم تشهد إلا النذر اليسير من التغيير، ولا تزال باعثة على القلق، حيث إن امتثال الدول الأعضاء لنزع السلاح لا يزال يسير بخطى وئيدة. وقد فاقم من تلك الحالة أيضا خفض بعض الدول الأعضاء للأنصبة المالية المقررة للأمم المتحدة في العديد من الفئات، كما تدهورت الحالة بسبب جائحة كوفيد-١٩ التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

من الضروري أن نفي جميعا بالتزاماتنا الناشئة عن مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنص على منع وحظر صنع جميع أشكال الأسلحة واختبارها وتجارتها ونشرها. ولا تزال زامبيا ملتزمة بدعم جميع المعاهدات والبروتوكولات حسنة النوايا، ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن زامبيا كانت من بين عدد من الدول التي وقعت على معاهدة حظر

الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وفي السياق نفسه، نناشد أولئك الذين لم يوقعوا عليها بعد أن يفعلوا ذلك، وأن يصدقوا عليها في نهاية المطاف، حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد بلوغ عتبة التصديقات المطلوبة.

وإذ يلوح في الأفق حظر الأسلحة النووية، أود أن أقتبس ما قاله الرئيس السابق رونالد ريغان:

”من واجبنا الأخلاقي أن نعمل بكل ما أوتينا من قوة حتى يأتي ذلك اليوم الذي يمكن فيه لأطفال العالم أن يشبوا دون خوف من حرب نووية“.

وها قد حان الوقت الآن لكي يُحدث العالم نقلة نوعية كاملة من قضايا التسلح إلى التركيز على أهداف التنمية المستدامة، التي تلزمنا بإيجاد حلول دائمة تساعدنا في القضاء على الجوائح، من قبيل كوفيد-١٩، وعلى الفقر وفي إيجاد حلول لتغير المناخ وغيره من المشاكل السياسية والاجتماعية الضارة. وبالنظر إلى التحديات التي ذكرتها، فإن المبالغ الضخمة المستخدمة في إجراء أبحاث بشأن الأسلحة النووية وفي تصنيع تلك الأسلحة واختبارها يمكن أن تنقذ بالتأكيد أرواحا كثيرة إذا ما استُخدمت للقضاء على الفقر وتوفير الرعاية الصحية.

وعلى مدى عقود، عُقدت مؤتمرات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح برعاية مختلف المنابر الدولية المعنية بالسلام والأمن، أعطت بصيصا من الأمل في القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما من على وجه البسيطة. ولكن عوضا عن ذلك، نرى دولا تستحدث ترسانات نووية لاحتمال استخدامها لأغراض دفاعية أو انتقامية، وفي بعض الحالات في عمليات هجومية. والأمل ضئيل في أن توفر التدابير المضادة حماية مادية لأي بلد من خطر إبادة شعبه.

وهذه الاتفاقات الإيجابية والجماعية لنزع السلاح ينبغي ألا تفرض قيودا على الأسلحة النووية والكيميائية فحسب، بل على جميع الأسلحة التي تنعقد النية على صنعها بقصد تأجيج عدم الاستقرار في البلدان في كل منطقة من مناطق العالم. وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها، ينبغي أن تسهم مداولاتها في تخليص العالم من الأسلحة المصممة بغرض محو الحياة من على وجه الأرض.

السيد بورغيل (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ السيد سانتوس مارافير على توليه رئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد له تعاون وفد بلدي التام.

تجتمع الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في وقت يكافح فيه العالم جائحة مرض فيروس كورونا. وهي جائحة لا تعرف حدودا. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي تكييف المداولات المتعددة الأطراف مع الوضع مع التحلي بالصبر وتوخي الحذر.

ما زلنا نشهد تصعيدا مثيرا للقلق في مجال تحديد الأسلحة. وفي هذا السياق، لا يزال الشرق الأوسط يعاني من عدم الامتثال المزمن لقواعد تحديد الأسلحة ومبادئها. ومن المؤسف أن ثقافة عدم الامتثال وتجاهل الالتزامات والقواعد الدولية شائعة وخطيرة جدا في المنطقة. وقد استخدمت دول في الشرق الأوسط أسلحة الكيميائية ضد سكانها وبلدان مجاورة لها خمس مرات منذ الحرب العالمية الثانية. وتلك الأحداث تشكل انتهاكا واضحا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

وهناك حالتان أخريان انتهكت فيهما دول أعضاء في المنطقة اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا تزالان قيد النظر وثمة حاجة إلى مزيد من التحقيق. ولهذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العمل المهم الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئاتها. وفي هذا الصدد، تضطلع أيضا إسرائيل بدورها من خلال المساهمة في مركز الكيمياء والتكنولوجيا التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حد ذاتها لا توفر علاجا للتحديات الأمنية الفريدة التي تواجه المنطقة، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة للمعاهدة من جانب بعض الأطراف الموقِّعة عليها. فأربع من حالات الانتهاكات الخطيرة الخمس للمعاهدة في الشرق

الأوسط حدثت بعد بدء نفاذ المعاهدة. والواقع أن القذائف والصواريخ سطح – سطح وما يتصل بها من تكنولوجيات وخبرات فنية وطرائق إنتاج تنتشر في أوساط المنظمات الإرهابية ويجري نقلها إليها. وثمة حاجة ملحة إلى التركيز على مسألة تنفيذ الدول لالتزاماتها وامتثالها لها والتحقق من ذلك.

ما فتئت إيران منذ أكثر من عام تنتهك التزاماتها النووية. وقد أدى ما ارتكبته حتى الآن من انتهاكات واسعة النطاق فيما يتعلق بالتخصيب والتكديس وأنشطة البحث والتطوير إلى إفراغ التزامات إيران من جوهرها تماما.

وقد انتهكت إيران أيضا التزامها فيما يتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي بعدم ردها في الوقت المناسب على استفسارات الوكالة وطلباتها المتعلقة بالوصول. وأظهر الأرشيف النووي أن لدى إيران خطة محكمة لتطوير رؤوس حربية نووية. وهي تواصل إخفاء هذه الأنشطة غير المعلنة، بما في ذلك أماكن المواقع والمعدات والمواد التي تكدسها في تحد لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومنذ البداية، انتهكت إيران أيضا التزاماتها الناشئة عن المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) انتهاكا صارخا، واستمرت في تزويد العديد من المنظمات الإرهابية الخاضعة لنفوذها بإمدادات وفيرة من الأسلحة المتطورة والمزعزعة للاستقرار. وقد أكد هذه الحقائق تقرير الأمين العام (S/2020/531) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، الذي خلص إلى أن الطائرات بدون طيار والقذائف الانسيابية المستخدمة في العديد من الهجمات على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الهجوم على منشآت أرامكو النفطية، إيرانية المنشأ وأن كمية كبيرة من الأسلحة على متن سفينتين متجهتين إلى اليمن منشأها إيران. ويستخدم الإرهابيون والميليشيات المسلحة هذه الأسلحة الإيرانية، وبعضها ذو أهمية استراتيجية – من قبيل الذخائر دقيقة التوجيه، وهي مصدر تهديد لجميع بلدان الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل.

وتسعى إيران أيضا إلى زعزعة استقرار المنطقة باستخدام كل الأدوات الممكنة من قبيل الإرهاب وشن هجمات بالقذائف والصواريخ على جيرانها، وهي تشن هذه الهجمات من أراض بلدان أخرى في المنطقة، وهي سورية والعراق. ويتعارض دعم إيران للمنظمات الإرهابية، لا سيما بتوريد الأسلحة وتوفير الدعم المالي والسياسي والتدريب العسكري، مع العديد من قرارات مجلس الأمن. ومنذ بدء نفاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، اختبرت إيران عشرات القذائف التسيارية القادرة على حمل رؤوس حربية نووية. وينبغي إدانة إيران بشدة لإطلاقها عدة مركبات لإطلاق السواتل لما تحتويه من مكونات تُستخدم في القذائف التسيارية العابرة للقارات.

وفي ضوء الشواغل التي ذكرتها، تصرفت الولايات المتحدة بشجاعة لمنع رفع الحظر على توريد الأسلحة التقليدية. وجعل عدم تمديد مجلس الأمن للحظر الولايات المتحدة تخلص إلى أنه لم يكن أمامها خيار آخر سوى ممارسة حقها القانوني وتحريك آلية إعادة فرض الجزاءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويجب على المجتمع الدولي محاسبة إيران على أفعالها الخبيثة وكبح جماحها.

وفي نيسان/أبريل الماضي، طالعنا التقرير الأول الصادر عن فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي أنشأته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعزا التقرير المسؤولية عن ثلاث هجمات كيميائية مختلفة على مدنيين نُفذت في ربيع عام ٢٠١٧ إلى الحكومة السورية، التي كانت قد انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعهدت بالتخلي عن كامل برنامجها للأسلحة الكيميائية. وجاء تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية في أعقاب العديد من التقارير والنتائج الصادرة عن فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وبعثة التحقيق المشتركة، التي أنشأها المجتمع الدولي بسبب قلقه الناجم عن استخدام سورية للأسلحة الكيميائية لأول مرة ضد مواطنيها في عام ٢٠١٢.

إن تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية يدعو بوضوح الحكومة السورية إلى أن تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي في معالجة الثغرات والتناقضات الواردة في إعلانها بشأن الأسلحة الكيميائية ويدعوها إلى أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن أفعالها التي تنتهك التزاماتها الناشئة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفيما يتعلق بتدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية وأن تخضع للمساءلة عن ذلك.

من الضروري أن يظل المجتمع الدولي يقظا في التصدي للتحدي المتمثل في عدم امتثال سورية لالتزاماتها للحيلولة دون استمرار تآكل القاعدة المعيارية المطلقة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية واستعادة دورها.

لا تزال الأسلحة التقليدية تودي بحياة مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم كل سنة. ومن الواضح أنه يتعين على الدول أن تفي بالتزاماتها الدولية لا أن تنشر الأسلحة التقليدية. بل إنه يتعين عليها مكافحة الانتشار النووي وإدارة مخزوناتها بفاعلية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأن إسرائيل قررت تمديد الوقف الاختياري لجميع صادرات جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومبيعاتها وعمليات نقلها الأخرى لفترة ثلاث سنوات إضافية حتى تموز/يوليه ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، تود إسرائيل أن تؤكد رأيها المعلن منذ أمد بعيد والمتمثل في أن المعاهدة – التي لا تؤيدها إسرائيل – لا تضع قانونا عرفيا يتعلق بموضوع المعاهدة أو مضمونها، ولا تسهم في وضعه، ولا تشير إلى وجوده.

أما مسألة الفضاء الإلكتروني، فإن إسرائيل تولي أهمية كبيرة للجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين في الفضاء الإلكتروني وموقع إسرائيل العالمي في المجال الرقمي يستند إلى بيئة إلكترونية محلية قوية تشجع على تبادل المعلومات بصورة آنية ووضع منهجيات شاملة. وتعنى إسرائيل أيضا بالبرامج التعليمية وبزيادة الوعي العام بأمن الفضاء الإلكتروني. وأدوات أمن الفضاء الإلكتروني التي صممتها إسرائيل وخبراتها في هذا المجال تساعد في حماية البيانات والبنى التحتية الحيوية في جميع أنحاء العالم. ولذلك ينبغي تعزيز المبادئ الأساسية التي تستند إليها البيئة الإلكترونية الإسرائيلية على الصعيد العالمي بغية تعزيز القدرة على الصمود عالميا من خلال البرامج العملية للتعاون وبناء القدرات.

وأخيرا، فإن مبادرات مجموعة الدول العربية – من قبيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط – تتعارض مع المبادئ التوجيهية والمبادئ الأخرى للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتجربة المناطق الأخرى تدل على أن أي إطار أمني إقليمي لا ينشأ إلا عن رغبة سياسية متبادلة بين جميع الأطراف الإقليمية في التعامل مع بعضها البعض، مع مراعاة الشواغل الأمنية لكل دولة، بحيث يجسد ترتيبات تتوصل إليها بحرية جميع الدول المعنية، حسبما ينص تقرير هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ (A/54/42) بشأن المبادئ التوجيهية والمبادئ الأخرى المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وموقف إسرائيل معروف جيدا وقد تم توضيحه في الماضي.

السيدة العبّار (المغرب) (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد المملكة المغربية، أود أن أهنئ السيد سانتوس مارافير على انتخابه رئيسا للجنة الأولى وأؤكد له دعمنا الكامل لإنجاز مهمته. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفد المغرب البيانات التي أُدلي بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية، ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/73/PV.2)، ويود أن يبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفته الوطنية.

يجري عمل اللجنة الأولى في سياق دولي صعب في ظل التحديات المتكررة والمتعددة الأوجه التي تحول دون تحقيق أعضاء المجتمع الدولي للسلام والأمن والاستقرار. والوضع الراهن هذا يجعل من خطر انتشار الأسلحة النووية والأسلحة المدمرة الأخرى أمرا واردا أكثر من أي وقت مضى. ورغم اتخاذ بعض الإجراءات، لم يتحقق بعد الهدف الرامي إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ولا تزال المملكة المغربية مقتنعة بأن الأسلحة النووية لا تمثل ضمانا للأمن ولا للاستقرار على الصعيدين الإقليمي أو الدولي. وبالإضافة إلى الخطر الذي يشكله مجرد وجود تلك الأسلحة، فإن استخدامها يسبب كوارث إنسانية وبيئية وأمنية، ولن يمكن درء مخاطرها إلا إذا تحلى المجتمع الدولي بإرادة سياسية حقيقية وقادنا أيضا إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو القضاء عليها قضاء مبرما.

وعلاوة على ذلك، وبعيدا عن الدعوة إلى وقف تحركنا في هذا الصدد أو إلى سباق تسلح جديد، فإن التحديات المستمرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي تتيح للمجتمع الدولي الفرصة ليجدد التزامه من أجل التغلب عليها. وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة و ٥٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تكن قيمة المعاهدة من الأهمية وحسن التوقيت كما هي اليوم في عالم باتت فيه مسألتا نزع السلاح وعدم الانتشار النووي ذواتي أهمية رئيسية.

ولذلك يود المغرب أن يؤكد مجددا التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها أساس نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إن تلك المعاهدة – بدعائمها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية – قد أظهرت أنها أداة فعالة لا يمكن إنكار دورها في نزع السلاح وعدم الانتشار، وأنها تسهم إسهاما مباشرا في تخفيض ترسانات ضخمة وفي تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وبناء على ذلك، بعد المؤتمر السابق للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، يؤمن المغرب بأنه يقع على عاتقنا جميعا أن نكفل النجاح الكامل للمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢١، لأن ما يتعين تحقيقه أمر مهم ولا يمكننا أن نسمح بتعريض نتائج المؤتمر للخطر بسبب الجائحة. وعلاوة على ذلك، لم يخبُ الدور الحاسم للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في إحلال السلام والأمن الإقليميين والدوليين – بل العكس هو الصحيح.

وقد وقع المغرب مؤخرا على معاهدة بليندابا وصدق عليها، وهي المعاهدة التي بموجبها ظلت القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية لمدة ١١ عاما. وفيما تلتزم المملكة المغربية بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإنها رحبت باعتماد المقرر ٥٤٦/٧٣ وبعد ذلك بعقد الدورة الأولى من المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، تحت الرئاسة القديرة للمملكة الأردنية الهاشمية. وقد تُوِّج عمل الدورة الأولى التاريخية للمؤتمر باعتماد وثائق ختامية رئيسية. والمغرب يرحب بعقد الدورة الثانية للمؤتمر، المقرر عقدها في عام ٢٠٢١ برئاسة الكويت.

ويذكر وفد بلدي بأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان مرتبطا بالالتزام بإزالة الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال اعتماد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من مرور أكثر من ٢٠ عاما على اعتماد المعاهدة، لم يبدأ بعد نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنصوص على أهميتها في ديباجة المعاهدة نفسها. وبالمثل، لم تبدأ بعد المفاوضات التي طال انتظارها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تعزز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. والمغرب يشجع الأعضاء على الالتزام بمفاوضات جادة وشفافة لوضع صك عالمي متعدد الأطراف شامل وغير تمييزي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية حظرا فعالا ويمكن التحقق منه.

والمغرب، بوصفه دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة التقليدية وفي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، فإنه يولي أهمية كبيرة لمسألة القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه ويدين أي استخدام لها أيا كان مستخدمها وبصرف النظر عن مكان استخدامها ووقته.

ولا يزال المغرب يساوره قلق عميق إزاء المخاطر التي يشكلها التداول غير المشروع للأسلحة المدمرة؛ والإرهاب لا سيما الإرهاب

النووي؛ وانتشار الجهات من غير الدول؛ والاتجار بجميع أنواعه، والذي يؤثر تأثيرا مباشرا على سيادة الدول وعلى أضعف شرائح المجتمع.

وفي إطار التزام المغرب بمكافحة جميع أشكال الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الإشعاعية، فإنه أيد أيضا بيان مبادئ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، واعتمد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

إن البيئة الدولية الراهنة والتحديات المتزايدة تحتمان العودة إلى مسار تحقيق أهداف السلام والأمن. وروح الالتزام المتجددة هذه ينبغي أن توجه ما يتخذه المجتمع الدولي من إجراءات فيما يخص الاستثمار في الآفاق الجديدة للفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، صدق المغرب منذ البداية على خمس معاهدات في هذا المجال وانضم إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ١٩٦١. ويؤمن بلدي بأهمية العمل من أجل التفاوض على صك بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والمغرب، بوصفه بلدا ناميا موصولا بالإنترنت، يولي أهمية كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن الفضاء، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة مع استمرار التطورات الهائلة في مجال الاتصالات والتي تدفعنا أكثر فأكثر كل عام نحو عصر الفضاء، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.

وفي هذا السياق، يشارك المغرب بنشاط في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، وانضم إلى نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني لعام ٢٠١٨، وكذلك مبادرة فرنسا لوضع برنامج عمل لتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

يؤدي التداول غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها إلى مآس إنسانية وإلى تأجيج النزاعات وإدامتها، ويشكلان فضلا عن ذلك تحديا حقيقيا أمام السلام والأمن والاستقرار والتنمية في الدول. ولذلك يؤكد المغرب مجددا وبأشد العبارات الممكنة تأييده لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا يزال تحقيق أهداف برنامج العمل بوصفه صكا سياسية وتنفيذه بشكل كامل وفعال متوقفا على الالتزام الثابت والمستمر من جانب الدول الأطراف فيه.

وفي هذا الصدد، يجب أن يستمر الوعي الجماعي الذي ساد خلال اعتماد البرنامج في إلهام عملنا، لا سيما وأن الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل من المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠٢١ برئاسة كينيا.

وفيما يتعلق بآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، تؤكد المملكة المغربية من جديد التزامها الراسخ بأن تسهم بهمة وفعالية في تنشيط مؤتمر نزع السلاح لتجاوز المأزق الذي يشهده منذ سنوات. ولئن كان الوضع الدولي الراهن يزيد الأمور تعقيدا، فينبغي ألا نعتبر ذلك سببا في عدم المضي قدما في المداولات والتغلب على الانقسامات السياسية التي تؤثر على البيئة الأمنية الدولية. ولا يسعنا أن نسمح بأن تتحول وجهة هذا الكيان عن الولاية التي أوكلت إليه عند إنشائه.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن نزع السلاح هو أحد أسباب نشأة الأمم المتحدة. إن عملية نزع السلاح الحقة والفعالة التي توجه إلى إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء العالم لا يمكن تحقيقها إلا إذا عززت على المستوى المتعدد الأطراف. والحوار والدبلوماسية عاملان رئيسيان لنزع السلاح نزعا عاما وشاملا على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئيس على كفالة حُسن سير أعمال اللجنة الأولى في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

تؤيد الدانمرك البيان العام الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل آيسلندا باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). ونود التأكيد على النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

تشكل جائحة مرض فيروس كورونا تحديات جديدة أمام النظام المتعدد الأطراف، وفي الواقع تهدد بتفاقم حدة مواطن الضعف الجغرافية السياسية القائمة، ولكنها أيضا فرصة سانحة لتنشيط التعاون العالمي وإصلاحه، وبالتأكيد أيضا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

نحن نشهد تدهورا في البيئة الأمنية العالمية، وهناك من يسعون إلى تحدي نظام نزع السلاح الدولي القائم على القواعد، وهو الأمر الذي ينبغي أن يكون مدعاة لقلقنا جميعا. يجب أن يكون التقيد بالمعايير الدولية والتنفيذ الكامل لالتزاماتها وتعهداتها في صميم جهود جميع الدول. والدانمرك تولي أهمية كبيرة لمسألة الحفاظ على الهيكل الحالي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون مستعدين لاستحداث تدابير جديدة لمواجهة التحديات الجديدة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنها أيضا تصادف مرور ٧٥ عاما على استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي، وهو ما ترتب عليه عواقب مدمرة. فلنُحيّ معا ذكرى الضحايا بإحراز التقدم اللازم نحو عالم أكثر أمنا.

هذا العام هو عام الذكريات السنوية. فنحن كذلك نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أساس الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونشدد على دعمنا القوي للمعاهدة ونشجع جميع الدول على العمل بشكل بناء نحو خاتمة ناجحة للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بوفي هذا الصدد، نرحب بالمساعي المبذولة من قبيل مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي.

وتنضم الدانمرك إلى الدول الأخرى في حث الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التوقيع والتصديق عليها، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢. ونؤيد أيضا التعجيل بعقد المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها. والدانمرك داعم قوي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالوكالة تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن نؤيد تماما نظام ضمانات الوكالة ومواصلة تطويره.

إن معاهدة ستارت الجديدة هي آخر اتفاق يضع قيودا ملزمة قانونا على الترسانات النووية ونظم الإطلاق. وليس من المبالغة في شيء التشديد على أهمية المعاهدة، ليس بالنسبة للدولتين الموقعتين فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للسلام والأمن العالميين. فبدون المعاهدة، يصير خطر حدوث سباق تسلح جديد وشيكا. وندعو بقوة إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة ونشجع على إحراز تقدم مبكر في الحوار الجاري بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا. فتمديدها سيتيح الوقت للتوصل إلى إجابات فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيات الجديدة، والأسلحة النووية بجميع أنواعها، التكتيكية والاستراتيجية على حد سواء، والتعامل مع مشهد أمني عالمي متغير فيه جهات فاعلة مهمة جديدة. ونشجع الصين على الانضمام إلى المناقشات.

إن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال الأسلحة النووية والقذائف تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن العديدة وهي من أشد المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن مواصلة الأعمال الاستفزازية والامتثال تماما للالتزامات المترتبة عليها والعودة إلى طاولة المفاوضات. وأي أمل في تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية معقود على إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

كما لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء خرق إيران للقيود التي حددتها خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران بقوة على العودة بدون إبطاء إلى الامتثال لأحكام الاتفاق امتثالا كاملا. ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٨ ولما تلاها من إعادة فرض العقوبات الأمريكية التي سبق رفعها.

في السنوات الأخيرة، شهدنا استخداما مروعا للأسلحة الكيميائية في عدة أماكن. ونعرب عن بالغ استيائنا من ذلك ونحث المجتمع الدولي على توحيد الصف في سبيل مكافحة تلك الآفة. وفي هذا السياق، ندين بشدة استمرار انتهاك النظام السوري لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، على النحو الذي خلص إليه مؤخرا التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بيد أن إدانتنا وحدها لا تكفي. نحن مدينون للضحايا بتقديم مرتكبي هذه الجرائم البغيضة إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك عواقب للانعدام التام لتعاون النظام السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما أفاد المدير العام مؤخرا.

تودين الدنمارك بأشد العبارات الممكنة ما وقع مؤخرا من محاولة اغتيال لزعيم المعارضة أليكسي نافالني، الذي سمم في روسيا باستخدام عامل كيميائي مؤثر على الأعصاب من فئة نوفيتشوك. ونكرر دعوتنا إلى روسيا بأن تحقق في تلك الجريمة تحقيقا وافيا وبشفافية تامة، مع مراعاة التزامات روسيا الناشئة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

والدانمرك تولي أعلى درجات الأولوية لمحاسبة أولئك الذين ينتهكون بلا وازع من ضمير المعايير العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية. ومن بين مسائل أخرى، نلتزم بالاضطلاع بهذا العمل من خلال الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. أود أيضا أن أشدد على أهمية فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوقوف على هوية الجناة. إننا نثق ثقة تامة في موضوعية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها واستقلاليتها وخبرتها التقنية، ويساورنا القلق إزاء المحاولات المستمرة من جانب بعض الدول للنيل من سمعة المنظمة.

تؤيد الدانمرك وجود فضاء إلكتروني حر ومفتوح ومستقر وآمن تُطبق فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية تطبيقا كاملا. ومن دواعي القلق العميق تزايد الأنشطة الخبيثة في الفضاء الإلكتروني من جانب الجهات الفاعلة من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. فتلك الأفعال قد تعرض أرواحا لخطر جسيم وهي غير مقبولة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لإدانتها بشدة. إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي يتيحان فرصة لبناء فهم مشترك والنهوض بتنفيذ القواعد والمعايير والمبادئ المتفق عليها بالفعل فيما يخص السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

ونرى أن الفضاء الخارجي يشكل منفعة عامة. والأنشطة التي تجرى فيه ترتبط ارتباطا مباشرا بما لدينا من بنى تحتية ووسائل أمن على الصعيد العالمي. والدانمرك ملتزمة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فهو ينبغي أن يخصص للأغراض السلمية على المدى الطويل. نشجع على مواصلة التعاون الدولي بشأن معايير السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي ونقدر مشروع القرار A/C.1/75/L.66 في هذا الصدد.

وتؤيد الدانمرك عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ولا سيما المبادئ التوجيهية الأحد عشر. وفي سياق عملنا بشأن تلك المبادئ، ينبغي أن نسعى بصفة خاصة إلى محاولة فهم نوع التفاعل بين الإنسان والآلة ودرجة ذلك التفاعل.

وأخيرا، أود أن أكرر كلماتي الأولى وأنهي كلمتي بالتأكيد على أهمية التعامل مع هذه الظروف غير المسبوقة بوصفها فرصة لإصلاح العمل المتعدد الأطراف وتنشيطه بغية تعزيز السلام والأمن العالميين. إن هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار نظام دقيق ينبغي صونه ومواصلة تطويره.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة البيان المسجل سلفا لممثل فرنسا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاسيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم وأن أشيد بالعمل الذي أنجزتموه أنتم وأعضاء المكتب حتى الآن ليتسنى لنا مواصلة العمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به اللجنة الأولى من أجل النهوض بالسلام والأمن الدوليين.

وقد أكد البابا فرانسيس خلال زيارته لليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، على أن "الأمن والسلام والاستقرار من أشد ما يتوق إليه قلب الإنسان. وحيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ليست هي السبيل لتحقيق ذلك".

هذه الكلمات تؤكد مدى أهمية عمل اللجنة. فعملها يتجاوز مداولاتنا بكثير ويستجيب لأعمق ما تتوق إليه البشرية. بيد أن السعي إلى تحقيق الأمن عن طريق السلاح لن يجلب لنا شيئا فشيئا سوى المزيد من عدم الأمان، ويكسبنا عقلية يتغلغل فيها الخوف وعدم الثقة تؤدي في مآل الأمر إلى تسميم العلاقات بين الشعوب وعرقلة أي شكل من أشكال الحوار. والسعي إلى حمل السلاح يتناقض مع تعزيز الحوار.

ما فتئ نزع السلاح العام الكامل على مدى ثلاثة أرباع قرن هدفا يسعى إليه المجتمع الدولي. ويدعو القرار الأول الذي اعتمدته الجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) إلى إزالة الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى القابلة للتكييف لأغراض الدمار الشامل، في حين يدعو القرار ٤١ (د-١) إلى إبرام معاهدات تضع ضوابط لنظام عام للأسلحة وسبل الحد منها. أما المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فجعلت من مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن معاهدة لنزع السلاح العام والكامل التزاما قانونيا على عاتق الدول الأطراف. ولا تزال مبادئ المجتمع الدولي هذه في جدول أعمال اللجنة، وينبغي لها من هذا المنطلق أن تحتل مرتبة الصدارة فيه.

ومنذ فترة، تساعد مجموعة من المعاهدات المجتمع الدولي على إحراز التقدم في خفض كل من الأسلحة النووية والتقليدية والسيطرة عليهما، وتُوّج ذلك بمعاهدة ستارت الجديدة في عام ٢٠١١. وللأسف، في السنوات الأخيرة، توارى ذلك التقدم، مُفسحا المجال للتراجع عن الاتفاقات السابقة ولمنافسات متزايدة بين قوى عالمية وإقليمية على حد سواء. ويحث الكرسي الرسولي بشدة طرفي معاهدة ستارت الجديدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتمديدها لمدة خمس سنوات أخرى، مع العمل في الوقت نفسه على إعداد إطار لمساع ثنائية أو متعددة الأطراف أوسع نطاقا بغية الاقتراب من إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

أصبحت البيئة الجغرافية الاستراتيجية الحالية بالغة الخطورة بسبب ما جرى مؤخرا من تفكيك لبعض جوانب هيكل نزع السلاح والتوترات في السلوك فيما بين الدول وتنامي المخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني. وحان الوقت الآن لكسر الجمود الذي يعرقل إحراز تقدم نحو نزع السلاح العام والكامل. وعلى الرغم من أن القيود الحالية المفروضة على ترسانتي الحائزين الرئيسيين للأسلحة النووية قد اعتُمدت منذ عقد تقريبا، فإنه لم يجر تخصيص وقت للاتفاق على الخطوات التالية.

ويجب المضي قدما في هذا العمل بمزيد من الاستعجال. وثمة مسائل كثيرة ينبغي النظر فيها، من قبيل وضع حدود عامة لأسلحة الدول ونظم إيصالها وفرض قيود على نشر الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحقق من الوفاء بالتعهدات المتفق عليها.

إن تطور التكنولوجيات التي قد يكون لها تطبيقات في منظومات الأسلحة النووية – من قبيل القذائف التي تعمل بالطاقة النووية والطوربيدات والمركبات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت – يزيد من ضرورة الشروع فورا في مفاوضات بشأن القيود على الأسلحة وتخفيض

كمياتها. وتسهم المذاهب الاستراتيجية للدول الحائزة للأسلحة النووية في إشاعة مناخ الخوف وانعدام الثقة والعداء الذي يعاني منه العالم اليوم. ولذلك، ينبغي أن تبدأ أي خطوة رئيسية نحو نزع السلاح العام والكامل بالتخلي عن الاستراتيجيات الدفاعية التي تطمس الحدود بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

وإذا كان التهديد باستخدام الأسلحة النووية لأغراض الردع أمرا غير أخلاقي، فإن الأسوأ من ذلك هو اعتزام استخدامها كمجرد أداة أخرى للحرب، كما تشير بعض المذاهب النووية. ويجعل الوعي بمواطن ضعفنا المشتركة وأوجه الضعف التي كانت موجودة من قبل وعرتها الجائحة – لا سيما الأزمة الملحة الناجمة عن تغير المناخ – والحاجة إلى الالتزام من جديد برعاية بيتنا المشترك – برامج التحديث الجارية أكثر تناقضا وهي تبعدنا أكثر عن بلوغ الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

وبجانب التخلي عن مذاهب الحرب النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بعدم المبادرة باستخدام هذه الأسلحة. وينبغي إدراك الأهمية الملحة للغاية لمسألة تجديد الدول الأطراف التزامها بنزع السلاح العام والكامل بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي وفي إطار جدول زمني ثابت للتفاوض، وذلك عندما ينعقد مؤتمر استعراض المعاهدة الذي تم تأجليه. لقد تأخرنا كثيرا وآن الأوان لكي تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح، عملا بالمعاهدة.

إن الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى محطتان مهمتان ويجب الاعتراف بهما بوصفهما إنجازين رائعين من إنجازات المجتمع الدولي. ومن الضروري أن يشهد مؤتمر استعراض المعاهدة، الذي أعيد تحديد موعد انعقاده، مشاركة إيجابية والتزاما صارما وعملا متضافرا من جانب جميع الدول لتخليص عالمنا من الأسلحة النووية.

وكان من التطورات الإيجابية اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧، التي تعترف اعترافا كاملا بالعواقب الإنسانية الجسيمة التي يمكن أن تترتب على نشوب نزاع تُستخدم فيه الأسلحة النووية. والكرسي الرسولي كان من أوائل الموقعين على الاتفاقية وأودع صك التصديق عليها. وفيما ننتظر اليوم الذي يبدأ فيه نفاذ المعاهدة، لا بد من مواصلة تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية – من خلال نشاطنا الدبلوماسي المتضافر – على المشاركة في مفاوضات من أجل تعيين حدود قصوى لأسلحتها النووية إن لم يكن تخفيض كمياتها. ويمكن لتلك الدول أيضا أن تنضم إلى الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية من أجل إنشاء هيئة أو هيئات معنية بعمليات التحقق، حسبما تنص الفقرة ٦ من المادة ٤ من المعاهدة.

وتدعو الحاجة إلى اعتماد نبرة جديدة في الحوار بين الدول النووية والدول العسكرية التقليدية على السواء. وينبغي للدول أن تتجنب تبادل الاتهامات، والمشادات الحامية وفرض شروط مسبقة تعجيزية لإجراء حوار، وينبغي لها بدلا من ذلك أن تبني الثقة وأن تلتزم بإجراء حوار متمدن وبحسن النية في مبادراتها. وقد سلطت جائحة مرض فيروس كورونا الضوء على التحديات الخطيرة التي ستلاحقنا في السنوات المقبلة. ومن شأن إحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح العام والكامل تحرير موارد ضرورية للغاية من الأحرى استخدامها بما يعود بالفائدة على التنمية التكاملية للشعوب ويحمي البيئة الطبيعية.

وإذ نبدأ عقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يحث الكرسي الرسولي على النظر مجددا في إنشاء صندوق عالمي من أجل مساعدة أشد الشعوب فقرا، بحيث تكون النفقات العسكرية مصدر جزء من أمواله. وكان البابا بولس السادس أول من حث على هذا الصندوق الذي سيشكل تجسيدا معاصرا وضروريا للغاية لنداء تحويل السيوف إلى محاريث والحراب إلى مناجل، وهو تحول ستظل دوما تستدعيه كلمات أشعيا المدونة قبالة مدخل الأمم المتحدة.

السيد تياري (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئ وفد بلدي الرئيس على انتخابه، وكذلك جميع أعضاء المكتب المنتخبين حديثا.

ويود أن يؤكد لهم على دعمه وتعاونه الكاملين من أجل إنجاز عملنا بنجاح. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأسلوب المتميز الذي أدار به الرئيس السابق، السفير ساشا يورنتي سوليس، أعمال اللجنة في دورتها الرابعة والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

يجري عملنا في هذا العام في ظل بيئة صعبة يزداد فيها تفاقم التحديات التي تواجه المنظمة بسبب الجائحة التي تعطل مظاهر الحياة في العالم منذ عدة أشهر. ومنذ إنشائها قبل ٧٥ عاما من رماد الحرب العالمية الثانية، ظلت المنظمة دائما تعطي الأولوية لقضايا نزع السلاح.

بيد أنه بعد مرور ٧٥ عاما على قصف هيروشيما وناغازاكي، لا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا للسلام والأمن وبقاء البشرية. وإزالتها الكاملة هي الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أساس السلام والأمن الدوليين، وبذلك فالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتمادها يدعونا جميعا إلى النظر في ضرورة تحقيق عالميتها وتنفيذ الالتزامات الواردة فيها.

وعلاوة على ذلك، وبعد مرور ربع قرن على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، يتزايد الشعور بعظم التحديات أمام تحقيق عالميتها وبضرورة تنفيذ ركائزها الثلاث تنفيذا متوازنا. ولذلك، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الدخول في مناقشات صريحة حتى نتمكن من التوصل إلى نتائج ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢١.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وقد رحب وفد بلدي أيضا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧، التي تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام القانوني لحظر أسلحة الدمار الشامل، ويسرنا تنامي عدد التوقيعات والتصديقات، التي تبشر ببدء نفاذها في القريب العاجل.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فُتح باب التوقيع عليها قبل أكثر من عقدين، سيكون أمرا لا غنى عنه للوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتحقيقا لذلك، يدعو وفد بلدي الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع على المعاهدة و/أو التصديق عليها دون إبطاء، بالنظر إلى أهميتها في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ويرحب وفد بلدي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في أفريقيا بفضل معاهدة بليندابا.

إن إنشاء هذه المناطق تدبير من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي دعمه وتعزيزه.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن وفد بلدي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. فعلى الرغم من أن التطورات في مجالي التكنولوجيا والبيولوجيا مفيدة من نواح كثيرة، فإنها تشكل أيضا مخاطر يجب علينا أن نواجهها. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان أن نغتنم الفرصة في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لاستعراض الاتفاقية لتعزيزها من خلال نظام للتحقق.

إن التطورات في مجال الأسلحة التقليدية مسألة تهمنا جميعا. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم. وهذه الأسلحة لا تؤجج نزاعات عديدة وتشجع أنشطة منظمات إجرامية وجماعات إرهابية فحسب، بل تعرض استقرار عدة دول للخطر أيضا. وشأنها شأن جميع بلدان منطقة الساحل والصحراء الكبرى، تعاني بوركينا فاسو منذ عام ٢٠١٥ من تصاعد في الجرائم العابرة للحدود، التي تتسم بالهجمات الإرهابية والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه.

لا بد من إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذا كاملا وشاملا لأن ذلك سيتيح تدابير جماعية كافية تنظم من العمليات الدولية لنقل الأسلحة. ومن المأمول أن يتيح الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في عام ٢٠٢١، فرصة للدول للمشاركة مشاركة بناءة ووضع أهداف وطنية.

ولا بد من تحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية أوتاوا وتنفيذهما تنفيذا كاملا، نظرا للتداعيات العديدة المترتبة عن استخدام الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد. والمؤتمر الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية لاستعراض الاتفاقية المقرر عقده الشهر المقبل سيتيح أيضا فرصة للدول كي تؤكد دعمها مجددا لتلك الاتفاقيات.

ويرحب بلدي بالدعم الذي تلقاه من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والاتحاد الأفريقي في إطار أنشطة شهر العفو الأفريقي المعنية بتنفيذ هدف المبادرة المتمثل في زيادة وعي المواطنين بمخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة، الخفيفة وإتاحة المعلومات اللازمة لذلك، ووضع علامات على الأسلحة وجمعها وتدميرها، وتعزيز قدرات الخفارة المجتمعية.

وإذ يواجه بلدي المشاكل الناجمة عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، فإن بوركينا فاسو ترحب بالدعم الذي تقدمه "دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام" إلى "اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" في سبيل زيادة الوعي في أوساط النازحين داخليا والشعوب المضيفة والأشخاص ذوي الإعاقات بمخاطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في مناطق معينة من البلد.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يؤمن وفد بلدي بأنه يتعين علينا جميعا أن نعمل معا للحيلولة دون عسكرة الفضاء.

أما الفضاء الإلكتروني، فلا جدال على فوائده التي لا حصر لها في مناحي الحياة اليومية. ومع ذلك، فإن استمرار الهجمات الإلكترونية العديدة، بما في ذلك تلك الموجهة إلى الهياكل الأساسية الحيوية، تدعونا إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بهذه المسألة. ولذلك، يرحب وفد بلدي بعمل "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" و "فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي"؛ وهو الأمر الذي يساعدنا في التركيز على مسألة ذات أهمية بالغة للجميع.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن بوركينا فاسو تدعم المبادرات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وتعتقد أنه من المُلحّ الآن أكثر من أي وقت مضى أن نوحد كل جهودنا في الإطار المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات المتعددة التي تهدد بقاء البشرية. إن جائحة مرض فيروس كورونا تذكرنا أكثر من أي وقت مضى بأهمية تخصيص موارد إضافية لمختلف المشاريع الإنمائية حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليتسنى لنا تهيئة عالم أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا للأجيال المقبلة حسبما توخى الآباء المؤسسون للمنظمة.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/75/PV.2).

فيما يبذل المجتمع الدولي جهودا للاستثمار في السلام وصونه، لا يزال العالم يشهد تدهورا منذرا بالخطر في هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، حيث تلغى صكوك قائمة، بينما باتت صكوكا أخرى عرضة لخطر إنهائها. أما التحديات التي تواجه البيئة الأمنية العالمية المعاصرة، فيزداد تفاقمها بسب جائحة مرض فيروس كورونا.

غير أن الجائحة أثبتت في الوقت نفسه أن التعاون المتعدد الأطراف محور لجميع الجهود العالمية. فما نواجهه في الوقت الراهن من حالات يتعذر التنبؤ بها يقتضي إحراز تقدم ملموس وعاجل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. تؤكد ماليزيا مرة أخرى ضرورة أن تعمل جميع الدول معا لتعزيز كفاءة وفعالية آلية نزع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إن تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو رغبة لطالما تاق إلى تحقيقها المجتمع الدولي منذ الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة، التي عقدت في عام ١٩٤٦. وماليزيا تؤكد مجددا أن الإزالة التامة للأسلحة النووية وضمان عدم إنتاجها مرة أخرى، يشكلان الضمانة المطلقة الوحيدة من العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدامها.

ما فتئت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – بوصفها أساس النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين – تضطلع بدور أساسي في دعم الجهود الدولية التي تعمل على الحد من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية وانتشارها. وتحل هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى، وهو ما ينبغي أن يعطي دفعة قوية للدول الأطراف لتحقيق تقدم ملموس تشتد الحاجة إليه.

إن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة يتيح فرصة سانحة في الوقت المناسب للدول الأطراف لإجراء استعراض وتقييم شاملين بشأن تنفيذ التزاماتها وتعهداتها السابقة فيما يتعلق بالمعاهدة بجميع أركانها الثلاثة. وماليزيا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأطراف كي يسفر مؤتمر استعراض المعاهدة عن وثيقة ختامية فعالة.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أودعت ماليزيا صك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية. والتصديق على المعاهدة دليل على التزامنا الثابت بالقضاء التام على الأسلحة النووية ودعمنا لهذا التحرك، ودليل على جهود ماليزيا الملموسة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف القائم منذ أمد بعيد. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل القانون الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وتعززه. وستواصل المعاهدة تعزيز القاعدة التي مفادها أن الأسلحة النووية غير مقبولة، ولا ينبغي استخدامها، ولا ينبغي التهديد باستخدامها، ويتعين التخلص منها وتدميرها على وجه السرعة. ويسرنا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية على وشك تحقيق العدد المطلوب من التصديقات ونتطلع إلى بدء نفاذها في وقت قريب.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر أساسي لضمان تحقيق تقدم منهجي نحو إزالة الأسلحة النووية. وتدعو ماليزيا جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها بأسرع ما يمكن.

وفيما يتعلق بمعاهدة ستارت الجديدة، ترحب ماليزيا بالحوار الجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتدعو كلا الجانبين إلى تمديد المعاهدة من أجل تحقيق الأمن الجماعي للجميع. وكما درجت عليه في السابق، يسر ماليزيا أن تقدم مشروع قرارها السنوي المعنون"متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" (A/C.1/75/L.55). نحن نعول على الدعم المستمر من الشركاء بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وندعو الدول الأخرى إلى النظر في القيام بذلك.

تلتزم ماليزيا التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونشدد على الحاجة الملحة إلى القيام – في إطار أهداف المعاهدة ومبادئها – بحل جميع المسائل المعلقة فيما يخص التوقيع على بروتوكولها والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. ويواكب ذلك تطلعات قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على النحو المتوخى في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥.

ووفقا للبيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الرابطة الثالث والخمسين، الذي عقد في ٩ أيلول/سبتمبر، ستواصل ماليزيا

العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة لدفع العملية قدما. ونلتزم أيضا بالعمل البناء مع الدول الأعضاء في الرابطة فيما يتعلق بتقديم مشروع قرار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا الذي يقدم كل سنتين إلى اللجنة الأولى في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، المقرر عقدها في عام ٢٠٢١، بعد آخر تقرير موضوعي في عام ٢٠١٥.

وترحب ماليزيا بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وتأمل في إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

وفيما يخص شبه الجزيرة الكورية، لا يزال القلق يساور ماليزيا إزاء التطورات المتعلقة ببرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. نشدد على أهمية استمرار الحوار السلمي بين جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية. وسيقتضي ذلك التنفيذ الكامل والسريع لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات ذات الصلة التي تم التوصل إليها بين الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، نأسف لما آل إليه تنفيذها وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تزيد من تقويض الاتفاق. ونؤكد أيضا على ضرورة استمرار التزام جميع الأطراف المعنية بالخطة.

وتدين ماليزيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية أيا كان مستخدمها وبصرف النظر عن مكان استخدامها وظروف ذلك. فاستخدام تلك الأسلحة عمل بغيض وانتهاك صارخ للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة.

وتدعم ماليزيا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز الانضمام العالمي إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، والامتثال لأحكامها. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتحقق من أجل تعزيز الاتفاقية. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأطراف الأخرى لتشجيع اتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة تعزز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال القلق البالغ يساور ماليزيا إزاء طائفة كبيرة من التداعيات الأمنية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن القيام على نحو غير مشروع بتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها. ولذلك نشجع جميع الدول الأعضاء على تطبيق تشريعات ومبادئ توجيهية وطنية صارمة لمكافحة انتشار هذه الأسلحة. ونشدد على ضرورة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي للتعقب، تنفيذا متوازنا وكاملا وفعالا.

ما من شك في تنامي ظاهرة استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض خبيثة في كل القطاعات والمجتمعات، وهو استغلال يتزايد من حيث تواتره ودقته وتطوره. وتشير تجربتنا المشتركة المستقاة من الجائحة العالمية الأخيرة إلى احتمال وجود توجهات سلبية في المجال الرقمي قد تقوض الأمن والاستقرار الدوليين. وماليزيا تعكف على تعزيز الجهود الوطنية للتصدي لمخاطر وتهديدات الفضاء الإلكتروني، من كل من المنظور التشغيلي ومنظور السياسة العامة، بغية زيادة خبراتها وطاقاتها وقدراتها في هذا المجال.

ولذلك، نرحب بجهود الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، ونرحب بمناقشاتهما البناءة في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، تؤكد ماليزيا مجددا على أهمية حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استكشاف الفضاء الخارجي

واستخدامه لصالح البشرية جمعاء. وممارسة هذا الحق يجب أن تتوافق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأن تتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونؤكد من جديد على الأهمية البالغة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه.

في الختام، ومع تزايد تعقيدات التحديات العالمية، تتضح الحاجة إلى صون وتعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف والثنائية ذات الصلة. وماليزيا تؤكد مجددا استعدادها لمواصلة مشاركتها البناءة في أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأؤكد لكم على تعاوننا في سبيل تحقيق عالم أكثر سلاما وازدهارا خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

تؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/75/PV.2). وعلى الرغم من أن هذا أمر غير عادي، نود أن نعرب عن تأييدنا أيضا للبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/75/PV.2) نظرا لما يتضمنه البيان من عناصر عديدة نتفق معها.

قبل خمسة وسبعين عاما، كان السكان المدنيون في هيروشيما وناغازاكي أول ضحايا هجوم استخدمت فيه قنبلتان ذريتان، والذي أودى بحياة مئات الآلاف من الناس، وخلف عدد أكبر بكثير تعين عليهم العيش بالإصابات التي لحقت بهم أثناء الهجوم أو من تساقطه الذري. وهذه وصمة ستظل أبد الدهر على جبين البشرية، ولا شك في أن تلك الأفعال كانت غير قانونية، وهي بعبارات اليوم تشكل جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.

إننا لم نستجب بعد لنداءات الهيباكوشا للقضاء على ذلك الخطر نهائيا. وبعد مرور خمسة وسبعين عاما على تلك الهجمات وانقضاء ٥٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم يتحقق بعد الهدف الرامي إلى القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما.

وتؤكد دولة فلسطين من جديد على أن استخدام الأسلحة النووية أيا كان مرتكبوه وأينما وقع ومهما اختلفت أغراضه، لا يمكن تبريره أخلاقيا وقانونيا،، لأنه يتعارض في كل وقت وفي جميع الظروف مع قواعد القانون الدولي. إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل أكبر انتهاك ممكن للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإنسانية والمبدأ الأساسي للتمييز. وهو ينطوي بالضرورة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى عشوائية أثره في الأجلين القصير والطويل.

ولذلك، ندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل القضاء على تلك الأسلحة بشكل كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه دوليا. لم يعد من الممكن تبرير الوضع الاستثنائي الذي تتمتع به الأسلحة النووية مقارنة بوضع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولا يجوز تفسير معاهدة عدم الانتشار أو تمديدها إلى أجل غير مسمى على أنه سماح بحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

ولذا فإن دولة فلسطين تعتزّ بمشاركتها في صياغة معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية، وبكونها من أوائل البلدان التي صدقت عليها. ونتطلع إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. لا يمكن فصل مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عن بعضهما البعض؛ فكلتاهما تعزز الأخرى وعدم الانتشار يستمد شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي، ومن هدفنا المشترك في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى والتزامنا المشترك بذلك. وأي تفسير آخر من شأنه أن يقوض مصداقية معاهدة عدم الانتشار وسلامتها وفعاليتها.

بعد المعارضة المؤسفة التي حالت دون التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء في المؤتمر السابق لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تأمل دولة فلسطين أن نعمل بشكل جماعي في مؤتمر استعراض المعاهدة القادم لكفالة المضي قدما نحو التنفيذ

الكامل للالتزامات على مستوى ركائز المعاهدة الثلاث، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ونؤكد مجددا على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول المقدمة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط عن ضمان تنفيذه بالكامل في الوقت المناسب. وترحب دولة فلسطين بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وتشكر الأمين العام على جهوده المبذولة في هذا الصدد.

وتلاحظ دولة فلسطين أن إسرائيل – البلد الوحيد في المنطقة الذي يقتني سلاحا نوويا ويطوره بصورة غير مشروعة ولا يزال يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية – قد قررت مقاطعة الدورة الأولى للمؤتمر، وبذلك تواصل سياستها في عرقلة الجهود الرامية إلى إنشاء تلك المنطقة، وهو ما ظلت تفعله منذ اعتماد القرار التاريخي لعام ١٩٩٥.

إن نزع السلاح النووي أولوية عليا، ليس من أجل السلام والأمن فحسب، بل أيضا من أجل بقاء الجنس البشري. وقد نصت الجمعية العامة على هذا الهدف في أول قرار اتخذته (القرار ١ (د-١)). ولا يمكن أن ننتظر حدوث مأساة أخرى لاستجماع الإرادة اللازمة للعمل. لقد طورت البشرية بحماقة أدوات هلاكها ويجب أن تتخلص منها قبل فوات الأوان.

وتدعو أيضا دولة فلسطين إلى تنفيذ الصكوك ذات الصلة التي تحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى واحترامها احتراما تاما. وفي هذا الصدد، ندعو إلى وضع بروتوكول لعلاج جوانب القصور في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا سيما فيما يتعلق بعدم وجود نظام للتحقق مماثل للنظام المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني ملك للبشرية كلها ويجب أن يقتصر استخدامهما على الأغراض السلمية ولما فيه مصلحة البشرية جمعاء.

ومن المهم سد الثغرات القانونية في هذا الصدد على وجه الاستعجال. ونعرب عن بالغ قلقنا ورفضنا للإعلانات التي تصف الفضاء الخارجي بأنه ساحة حرب وقتال، أو ساحة المعركة المقبلة، وللإجراءات التي تفضي إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونؤكد على الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن عدة أمور منها منع حدوث سباق التسلح هذا في الفضاء الخارجي. وبالمثل، ترفض دولة فلسطين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لأغراض غير سلمية بما يتعارض مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وندعو إلى وضع إطار قانوني دولي ملائم داخل الأمم المتحدة في ظل مشاركة نشطة من جميع الدول على قدم المساواة.

ويساور دولة فلسطين قلق عميق إزاء التزايد المستمر في إنتاج الأسلحة وتجارتها الدولية، لا سيما الأسلحة التقليدية التي يستخدم الكثير منها في استهداف المدنيين على نحو ممنهج أو عشوائي وغير متناسب. وتنص المادتان ٦ و ٧ من معاهدة تجارة الأسلحة على مسؤوليات الدول الأطراف في رصد تجارة الأسلحة قبل أي عمليات نقل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو جميع الدول إلى تنفيذ التزاماتها التي قطعتها في هذا الصدد.

وما نشهده من انتكاسات في ميدان نزع السلاح هو انعكاس للهجمات على النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد ونتاج لها. وقد كان مؤسسو الأمم المتحدة يعون جيدا أن تعددية الأطراف والاحترام المتبادل والالتزام بنفس مجموعة القواعد عوامل لا غنى عنها لتحقيق عالم أكثر سلاما وازدهارا. فالأمم المتحدة لم تؤسس على المثل العليا وحدها؛ بل إنها تأسست أيضا انطلاقا من العزم على تجنب تكرار مآسي الحرب العالمية الثانية وأهوالها. فهناك من ينسى كيف يبدو العالم الذي يقوم على النزعة الانفرادية، والاستخفاف بالقواعد، والأنانية، والقومية المفرطة.

في هذه الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعا أن نتذكر لماذا بنينا في المقام الأول نظاما متعدد الأطراف قائما على القواعد وكيف يبدو البديل. وفيما نواجه الجائحة الخطيرة، يريد البعض إقناعنا بأن السبيل للخلاص هو نهج الأنانية والأفكار الشعبوية، وليس النهج الجماعي والمسؤول. والواقع أن الأموال التي تنفق على التسلح بمقدورها أن تقضي على الفقر، وأن تكفل التنمية المستدامة للجميع، وأن تقضي على الأمراض، وأن توفر الرعاية الصحية. وتلك الأموال ضرورية أكثر من أي وقت مضى لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها ودعم التعافي الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونزع السلاح أمر حاسم لبناء عالم أكثر سلاما ولتحقيق كل تلك الأهداف النبيلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى. ونؤكد لكم على الدعم الكامل من جانب جامعة الدول العربية وصولا لأهدافنا المشتركة.

ونؤكد أيضا على دعم جامعة الدول العربية الكامل للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية في اللجنة نيابة عن مجموعة الدول العربية بنيويورك (انظر A/C.1/75/PV.2).

رغم ما يواجهه عالمنا اليوم من تحديات أمنية وإنسانية واقتصادية وصحية كبيرة، خاصة مع انتشار جائحة كوفيد-١٩، تبقى اللجنة الأولى المحفل المتعدد الأطراف المعني بتحقيق الأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها فيما يتعلق بالنزع الشامل والكامل للسلاح والتوصل إلى توافق حول أسلوب لتعزيز الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ مما يجعل منها المحفل الأكثر تجسيدا لمعالم التضامن والتعاون الدولي وصولا إلى حماية أمن الإنسانية.

في هذا الإطار حرصت جامعة الدول العربية دوما على مر ٧٥ عاما منذ إنشائها في آذار/مارس ١٩٤٥ على تعزيز الأمن الإقليمي لدولها الأعضاء وعلى تعضيد ما تدعو إليه منظمة الأمم المتحدة من مبادئ وقيم لأجل الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الدولي. وهذا لا يمكن تحقيقه عالميا إلا من خلال القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، والحد من تداول الأسلحة التقليدية وإعادة توجيه كافة الإمكانات المادية التي تتدفق في مجال الإنفاق العسكري من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي اتفقنا جميعا على تحقيقها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

فقد عملت جامعة الدول العربية من منطلق هذا الالتزام على تجسيد فعلي لنزع السلاح الشامل والكامل، بدءا بكافة أسلحة الدمار الشامل، ليس فقط عبر ما أبدته دولها الأعضاء من دعم مستمر ومتزايد لنظام منع الانتشار النووي، يؤكده انضمام كافة دولها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحرصها وتصميها على المضي قدما في إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها في الشرق الأوسط، فضلا عن انخراطها الكامل وبفاعلية في كل محفل إقليمي ودولي يعمل على تحقيق الهدف السامي لنزع السلاح الكامل والشامل، بل أيضا من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقيات والمعاهدات العالمية ومشاركتها الإيجابية والفاعلة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعاقبة المتعلقة بنزع السلاح.

وبالرغم من ذلك، فإن عدم التزام أطراف إقليمية بعينها بتنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة، بل تنصل بعض الدول النووية من أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية بما فيها التزامها نفسها بالتخلص التام من ترسانتها النووية ودعم إنشاء وتفعيل المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أرجاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، يجعلنا في جامعة الدول العربية دائمي القلق من استمرار الإخفاق في تحقيق التقدم المنشود على صعيد نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا المجال، بما في ذلك القلق من الفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية أو فرض احترام أحكامها على الجميع. ويقتضي ذلك أن نسعى جميعا لإعادة تفعيل دور أجهزة نزع السلاح وآلياتها المختلفة، خاصة مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح والمجلس الاستشاري للأمين العام حول نزع السلاح.

ففي مجال نزع السلاح النووي، لا بد من مضاعفة جهودنا لإعادة إحياء مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعد حجر الزاوية في نظام منع الانتشار، وتزداد أهمية ذلك بعد فشل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى وثيقة ختامية، في ضوء إقدام ثلاث دول أطراف في المعاهدة، ومنها للأسف دول نووية، على كسر التوافق في الآراء حول الوثيقة الختامية، حماية لطرف ما زال خارج المعاهدة، بل تصديها بكل قوة لمساعينا المكثفة من أجل التوصل لعالميتها ولفاعلية تنفيذها.

وإذا كانت جائحة كوفيد-١٩ قد ترتب عليها تأجيل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، فيتعين علينا أن نبذل أقصى جهد حتى لا نجد أنفسنا أمام مفترق طرق جديد تتسبب من خلاله أقلية من الدول الأعضاء في المعاهدة في تهديد نظام منع الانتشار بكامله، بما في ذلك التوازن المفقود بين تنفيذ ركائزها الثلاث الرئيسية والتوازن المفقود كذلك في تنفيذ عناصر الصفقة التي تم تمديد المعاهدة اللانهائي على أساسها عام ١٩٩٥، بما في ذلك التنفيذ الكامل والأمين لقرار الشرق الأوسط الذي بدون تنفيذه ينهار اتفاق التمديد اللانهائي.

وعليه فإن ترحيب جامعة الدول العربية وتشجيعها لدولها الأعضاء على المضي قدما في تنفيذ المقرر ٥٤٦/٧٣ الصادر عن الدورة ٧٣ للجمعية العامة، الذي أقر عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، تنفيذا لقرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لتمديد واستعراض المعاهدة، الذي لم يتم تنفيذه للأسف لمدة ٢٥ عاما وحتى يومنا هذا.

كل ذلك إنما يقع أولا في إطار إيمان الجامعة بالدور البارز لاتفاقيات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين ودفع جهود نزع السلاح النووي في كافة أنحاء العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وثانيا من واقع وفاء دولها بالتزاماتها الإقليمية والدولية، التي ما زالت إسرائيل للأسف تتنصل منها باستمرار من خلال إصرارها على رفض الانضمام للمعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن انتهاكها للعديد من قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وثالثا، لضمان أن تتزامن جهود تحقيق السلام في منطقتنا مع جهود إخلائها من أسلحة الدمار الشامل من كافة الأطراف وعلى رأسها إسرائيل، التي يتعين أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وأن تُخضع كافة منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنضم للجهد الدولي والإقليمي الذي يتم في مؤتمر الأمم المتحدة الهادف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن قاطعت الدورة الأولى لأعمال هذا المؤتمر عام ٢٠١٩. وتجدد جامعة الدول العربية تشجيعها لكافة الدول المدعوة للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بإقامة المنطقة الخالية في الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل أن تغلب المصالح الدولية والإقليمية على المصالح الفردية الضيقة.

وتحث الجامعة الدول النووية الخمس على القيام بالدور المتوقع منها، وخاصة الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة والتي تبنت قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. كما تطالب إسرائيل بإعادة النظر في قرارها بعدم المشاركة في أعمال المؤتمر الموضوعية المبنية على أساس من التوافق بين دول المنطقة، وفقا للخطط الإرشادية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩، خاصة وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية في أعماله مما سيقود دون شك إلى تخفيف حدة التوتر الزائد في المنطقة.

وفي نفس الوقت، فإن الجامعة تدعو المجتمع الدولي – من خلال اللجنة الأولى ومؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – إلى دعم استمرارية وفعالية هذا المؤتمر المهم المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتشدد على أهمية أن يتقدم الأمين العام للأمم المتحدة بتقرير حول ما تحقق من تقدم في أعمال المؤتمر إلى مؤتمر استعراض المعاهدة القادم. وتشدد كذلك على أهمية أن يصدر مؤتمر استعراض المعاهدة رسالة قوية بدعم المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى أن يحقق الأهداف النهائية المرجوة منه.

وسوف يعزز من ذلك أيضا استمرار الدفع الدولي نحو التوصل لعالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمان فعالية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جنبا إلى جنب مع التنفيذ الكامل والأمين والمتكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وجميع المنظمات القائمة على هذه المعاهدات تشارك بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

في الختام، أود أن أعبر عن خالص التقدير لوكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح ولنائبها ولكافة العاملين بالإدارة على جهودهم المضنية ولمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على قيامه بمهامه على أحسن وجه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة كريستوري (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن امتنانها على إتاحة هذه الفرصة لها لمخاطبة اللجنة الأولى. إن المسائل المدرجة في جدول أعمالها غاية في الأهمية. وستعرض اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذه المناقشات تجربتها بوصفها منظمة إنسانية ومعارفها بشأن عواقب الأسلحة على المدنيين والمحاربين وخبرتها في مجال القانون الدولي الإنساني.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. إن مولد الأمم المتحدة غرس فينا الأمل في أن نتمكن من إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. ومنذ عام ١٩٤٥، لم يشهد العالم حربا عالمية أخرى، فيما تواصل الأمم المتحدة العمل بلا كلل من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

ولكن للأسف، لا تزال النزاعات المسلحة تشتعل وتسبب عواقب وخيمة على الصعيد العالمي. ومع تزايد امتداد رقعة الحرب إلى المدن، تلحق بالمدنيين أضرار بالغة. وتلك الأضرار منها ما هو مباشر وغير مباشر، وما هو آني وطويل الأجل، وما هو مرئي وغير مرئي. وبالمثل، لا يمكن تجاهل الوتيرة التي يجري بها تطوير التكنولوجيا الجديدة لاستخدامها في الحروب. ويتعين علينا بصفة خاصة أن نعمل معا لمنع العواقب الكارثية التي قد تنجم عن استخدام التطورات التكنولوجية التي لا تخضع لأي قيود في الحروب.

تحل في هذا العام ذكرى سنوية حزينة. لقد مر ٧٥ عاما على أول استخدام للأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي. وتركت تلك الأحداث المروعة وصمة لا تنمحي على جبين البشرية. وقد شهدنا الدمار الذي لحق بتلك المدن والمعاناة الإنسانية التي تفوق كل التصورات جراء القنابل الذرية، بما في ذلك الآثار الطويلة الأجل الناجمة عن التعرض للإشعاع.

وبعد أقل من شهر من إلقاء القنبلتين الذريتين، دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حظر الأسلحة النووية حظرا تاما. وكان لهذه الدعوة صدى واسع النطاق. ففي عام ٢٠١٧، تحركت الدول للتعامل مع هذا الشاغل الذي ظل يؤرقها لفترة طويلة من خلال اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ودخولها الوشيك حيز النفاذ يمثل إنجازا تاريخيا بحق، ويشير إلى أن تلك الأسلحة غير مقبولة من الناحيتين الإنسانية والأخلاقية والآن من الناحية القانونية أيضا. ومن المهم للغاية أنها تعطي بارقة أمل في أننا سنتحرر يوما ما من الظلال

القاتمة للحرب النووية. وهذه الإشارة مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى في عالم يتزايد فيه خطر استخدام الأسلحة النووية.

وسيتيح المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فرصة بالغة الأهمية لتنفيذ التزامات قديمة العهد فيما يتعلق بالحد من المخاطر وعكس مسار الاتجاهات المثيرة للقلق نحو سباق جديد للتسلح النووي.

لا تزال النزاعات المسلحة تدور رحاها اليوم، غالبا باستخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة. ولا يزال القلق البالغ يساور اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء الضرر المدمر الذي يلحق بالمدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة التي تنتشر آثارها على مساحات واسعة في المناطق المأهولة بالسكان. وهذا الاستخدام يؤدي إلى مستويات مرتفعة على نحو غير مقبول في الإصابات بين المدنيين وإلى دمار ينجم مباشرة عن الانفجار وعن آثار تشظي هذه الأسلحة. وتبين تجربتنا المباشرة أنها تتسبب أيضا في آثار غير مباشرة كبيرة، من قبيل تعطُّل الخدمات الأساسية اللازمة لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مما يؤدي إلى عمليات نزوح ويسبب انتكاسات كبيرة لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا أمر لا يجوز قبوله باعتباره نتيجة طبيعية وحتمية للحرب.

وفي مقال للرأي نُشر في وقت سابق من هذا العام بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصفنا كيف يحد استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة من قدرة المجتمعات على احتواء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وطالبنا مرة أخرى الدول وجميع أطراف النزاعات المسلحة بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان باعتبارها مسألة تتعلق بالسياسات العامة والممارسات الجيدة على حد سواء. وفي هذا الصدد، تؤيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشدة العملية الدبلوماسية الجارية بقيادة أيرلندا لوضع إعلان سياسي يتناول الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية تسهم إسهاما كبيرا في إنقاذ الأرواح والأوصال وسبل العيش. واللجنة الدولية للصليب الأحمر تحث الدول على اغتنام الفرصة في المؤتمر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية لاستعراض الاتفاقية – الذي سيعقد الشهر المقبل برئاسة سويسرا – للانضمام إلى الاتفاقية والنهوض بهدفها المتمثل في بناء عالم خالٍ من الذخائر العنقودية. واللجنة يساورها قلق بالغ إزاء تواتر التقارير عن استخدام الذخائر العنقودية في سياقات عديدة. فلنكن صريحين: يجب إدانة استخدامها أيا كان مستخدمها ومكان استخدامها.

كما يساور اللجنة الدولية للصليب الأحمر القلق لأن انتشار الأسلحة على نطاق واسع وضعف الضوابط المفروضة على عمليات نقلها لا يزالان يؤججان ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى في أنحاء كثيرة من العالم. وترحب اللجنة بالتقدم المحرز في تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، لن تتمكن المعاهدة من الوفاء بوعدها إلا إذا وضعت الدول الأطراف الاعتبارات الإنسانية في صميم قراراتها المتعلقة بنقل الأسلحة على جميع المستويات.

تحل هذا العام أيضا الذكرى السنوية الأربعون لاعتماد الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تؤدي دورا مهما في تقليل المعاناة في النزاعات المسلحة إلى أدنى حد. والسنوات الأربعون الماضية تثبت أن الاتفاقية صك دينامي يمكنه الاستجابة للتقدم في تكنولوجيا الأسلحة وتطور النزاعات المسلحة. واليوم، من الأهمية بمكان أن ترتقي الاتفاقية إلى مستوى إمكاناتها من خلال الاستجابة للتطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا الأسلحة.

يساور اللجنة الدولية للصليب الأحمر القلق إزاء التطورات التي تفضي إلى بناء منظومات أسلحة ذاتية التشغيل بقدر أكبر. ويشكل ما يرتبط بذلك من تضاؤل السيطرة البشرية على استخدام القوة أخطارا واضحة على المدنيين والمقاتلين الذين كفوا عن القتال، فضلا عن تحديات تتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وشواغل أخلاقية

أساسية بشأن ترك اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة والموت لأجهزة استشعار وبرمجيات.

يجب فرض قيود متفق عليها دوليا على الأسلحة الذاتية التشغيل على وجه السرعة. فالتطورات السريعة في التكنولوجيا العسكرية تشير إلى أن هذه المسألة لا تتعلق بالمستقبل، وإنما هي مصدر قلق في الوقت الحاضر.

ولذلك، من المشجع أن نرى اتفاقا بين الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على ضرورة أن يظل استخدام القوة خاضعا لسيطرة الإنسان أو مشاركته. أما القيود التي يتفق عليها دوليا في هذا الصدد، فيمكن أن تسترشد بما اقترحته اللجنة الدولية للصليب الأحمر من تدابير تكفل السيطرة البشرية؛ من قبيل قيود على أنواع الأهداف، وقيود على بيئة الاستخدام، ومتطلبات إشراف الإنسان وتدخله وإبطاله للأسلحة.

نشهد اليوم إقبالا سريعا على استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي في مجموعة متنوعة من التطبيقات العسكرية. واللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تزال مقتنعة بضرورة اتباع نهج يركز على الإنسان من شأنه أن يتيح وقتا كافيا للسيطرة والتقدير البشريين بغية تطبيق القانون وضمان إعمال إرادة الإنسان في القرارات التي لها عواقب وخيمة على حياة الناس. والذكاء الاصطناعي ونظم التعلّم الآلي أداتان ينبغي استخدامهما لتحسين عمليه اتخاذ القرار البشري دون أن تحلّا محله.

وفي السنوات الأخيرة، أعربت اللجنة الدولية مرارا عن قلقها إزاء التكلفة البشرية المحتمل أن تلحقها الهجمات الإلكترونية بالبنى التحتية المدنية الحيوية. فخلال جائحة كوفيد-١٩، وردت تقارير عن هجمات إلكترونية على مرافق طبية، وتم الإبلاغ الشهر الماضي فقط عن أول ضحية لهجوم فيروس الفدية، وكان ضد مستشفى في ألمانيا.

وفي أيار/مايو ٢٠٢٠، انضم رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مجموعة من قادة العالم في دعوة الحكومات إلى العمل معا وإعلان الهجمات الإلكترونية على مرافق الرعاية الصحية أمرا غير مشروع وغير مقبول. وقد خطت الدول خطوة أساسية أولى بتأكيدها أن القانون الدولي ينطبق في الفضاء الإلكتروني. واللجنة الدولية للصليب الأحمر تحث جميع الدول على أن تؤكد أيضا على أن القانون الدولي الإنساني يقيد الهجمات الإلكترونية أثناء النزاعات المسلحة، على أن يكون مفهوما أن هذا التأكيد لا ينطوي على تشجيع عسكرة الفضاء الإلكتروني ولا إضفاء الشرعية على الحرب الإلكترونية.

وفي ظل الرَقْمَنة السريعة لمجتمعنا، من المهم أن تكفل طريقة تفسير القانون الدولي وتطبيقه الحماية للوسائل والأدوات الرقمية التي نعتمد عليها بشكل متزايد في كل جانب من جوانب حياتنا. وقد طرحت اللجنة الدولية وجهات نظرها بشأن هذه المسائل في ورقة موقف قدمت إلى العمليتين اللتين صدر بهما تكليف من اللجنة الأولى.

شهد العام الماضي استمرار تسليح الفضاء الخارجي، وهو ما قد يزيد من احتمال وقوع أعمال عدائية فيه. والواقع أن التكنولوجيا التي تتيحها المنظومات الفضائية متغلغلة في معظم جوانب الحياة المدنية، مما يجعل العواقب المحتملة للهجمات على تلك المنظومات أمرا يدعو للقلق من الناحية الإنسانية. ولن يحدث تسليحا للفضاء الخارجي ولا أعمال عدائية فيه في فراغ قانوني. فهما مقيدان بالقانون الساري؛ معاهدة الفضاء الخارجي والميثاق وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر استخدام وسائل وأساليب معينة في القتال، وتوفر الحماية للمدنيين.

وفي الختام، أود أن أذكر بما قيل باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر قبل ٤٠ عاما عند اعتماد الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة:

”نأمل أن التقدم الذي أحرزناه اليوم لا يحد من الضرر الذي تسببه الحروب فحسب، بل أن يخفف من حدة الكراهية بين المتحاربين أيضا. وبالتالي، يمكن أن نعتبر أن اتفاق الأسلحة التقليدية هذا خطوة إلى الأمام في المسار الصعب نحو السلام العالمي“.

وذلك ينطبق حتى يومنا هذا على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، والمعاهدات الأخرى التي ذكرتها آنفا، وجميع جهود نزع السلاح لأسباب إنسانية. ولذلك تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل الدول إلى التصديق على جميع تلك المعاهدات وتنفيذها. كما ندعو كل دولة إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة لمعالجة الشواغل الإنسانية الجديدة التي أثارها تطوير تكنولوجيات الأسلحة وتطور النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدعو اللجنة الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل مسبقا أدلى به السيد فلافيو روبرتو بونزنيني، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

عُرض بيان بالفيديو مسجل مسبقا في غرفة الاجتماعات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لقد انتهينا من قائمة المتكلمين لهذا اليوم.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا التكلم ممارسة لحق الرد. ووفقا للمقرر الذي اتخذ في الجلسة التنظيمية (انظر A/C.1/75/PV.1)، تقتصر مدة البيان الأول على خمس دقائق والبيان الثاني على ثلاث دقائق.

السيد الحرشة (ليبيا): شكرا، سيدي الرئيس. أمارس حق الرد على ما ورد في بيان الممثل السوري بشأن ادعائه نقل مواد كيميائية من ليبيا إلى تركيا ومن ثم إدخالها إلى سورية واستخدامها ضد المدنيين (انظر A/C.1/75/PV.8). وهنا أود أن أؤكد أن هذا الادعاء الذي يردده الممثل السوري منذ سنوات وبدون أي براهين وأدلة، لا يعدو إلا أن يكون محاولة لتضليل الرأي العام والتنصل من الاتهامات الموجهة إلى نظامه حول استخدام هذه الأسلحة المحرمة دوليا ضد شعبه.

وكأن سورية لم تمتلك مرافق لإنتاج هذه الأسلحة. فكيف لنا أن نصدق هذه الرواية وقد تم تدمير أكثر من ٢٧ مرفقا من مرافق إنتاج هذه الأسلحة في بلده؟ ولا نذكِّر بأن ليبيا قد قامت وبإشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتدمير كافة مخزونها من هذه الأسلحة ومنحت شهادة من المنظمة بذلك. ولم يكن من بين المواد الذي تم التخلص منها غاز السارين، والذي ثبت استخدامه في قتل المدنيين في سورية.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالإشارات إلى برنامج إيران للقذائف التي ألمحت إليها بعض الوفود، بما في ذلك وفدا المملكة المتحدة (انظر A/C.1/75/PV.7) وفرنسا (انظر A/C.1/75/PV.8، أود أن أؤكد من جديد على أن إيران – استنادا إلى القانون الدولي – تطور من قدرتها المحلية على إطلاق قذائف دفاعية لردع أي تهديد ضد بلدنا.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، أود أن أبرز أن الاتفاق ليس "التزاما من جانب واحد" تقبله إيران فقط دون غيرها. بل إنه يحدد الالتزامات الفردية للمشاركين الآخرين، لا سيما الموقعين الأوروبيين الثلاثة. ونعتقد أنه بدلا من الضغط على إيران، فمن الأحرى بكل منها تنفيذ التزاماتها وحمل الولايات المتحدة الأمريكية على وقف انتهاكها للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولخطة العمل الشاملة المشتركة وتجنب فرض أقصى حد من العقوبات على إيران بما يخالف القانون.

ويرفض وفد بلدي الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها في وقت سابق ممثل نظام إسرائيل الصهيوني فيما يتعلق بإيران. وفي الواقع، إسرائيل كيان يواصل فرض تمييز مؤسسي ضد الفلسطينيين الذين يخضعون لحكمها وفي الأراضي المحتلة. فالقوات الإسرائيلية تقتل الفلسطينيين، الذين لا يشكلون أي تهديد للإسرائيليين. وهي لا تكفل المساءلة وجبر الضرر لضحايا تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وإسرائيل تخضع الفلسطينيين لعقاب جماعي وتفاقم الأزمة الإنسانية هناك. وهي تواصل تقييد حرية تنقلهم في الأراضي المحتلة من خلال نقاط التفتيش وحواجز الطرق. والسلطات الإسرائيلية تحتجز آلاف الفلسطينيين بشكل غير قانوني، وتضع المئات رهن الاحتجاز الإداري. ويتواصل تعذيب المحتجزين – بمن فيهم الأطفال – وإخضاعهم لغيره من ضروب إساءة المعاملة مع الإفلات من العقاب. كما تواصل إسرائيل تشريد الفلسطينيين نتيجة لعمليات هدم منازلهم.

تستخدم السلطات مجموعة من التدابير لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم ممن ينتقدون استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولبلدان أخرى مجاورة. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن الإحصاءات تُغني عن كل بيان. فعلى سبيل المثال، في غضون عام واحد فقط في مجلس حقوق الإنسان، كانت إسرائيل محور ٧٠ في المائة من ما يقرب من ٥٠ قرارا من قرارات الإدانة التي اعتمدها المجلس، و ٦٠ في المائة من دوراته الاستثنائية العشر، و ١٠٠ في المائة من بعثاته الخمس لتقصي الحقائق وإجراء التحريات. والجدير بالذكر أن عقد المقارنات بين نظامي الفصل العنصري والنازي وإسرائيل في ازدياد.

وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك إسرائيل جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وقد تم الاعتراف بقدراتها النووية في مناسبات شتى. في عام ٢٠٠٦، بدا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يعترف بأن إسرائيل لديها أسلحة نووية. وعندما هدد رئيس وزرائها إيران في عام ٢٠١٨ بالإبادة النووية، كانت هذه حالة أخرى كان ينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي، لأسباب واضحة.

إسرائيل لديها قدرات حربية كيميائية غير معلنة وبرنامج للأسلحة البيولوجية الهجومية، رغم أنها لا تزال تنكر تلك القدرات، ولا تزال ترفض جميع الدعوات الدولية إلى تنحية خيار أسلحة الدمار الشامل جانبا والالتزام بالقواعد التي ما فتئت الدول المسؤولة تعترف بها وتنفذها.

تملك إسرائيل قدرة تشغيلية في مجال الأسلحة النووية، فضلا عن إنتاج واسع النطاق للرؤوس الحربية النووية. ويقدر عدد أسلحتها النووية بما يصل إلى ٤٠٠ قطعة سلاح. وتفيد التقارير أيضا بأن إسرائيل لديها مجموعة كبيرة من النظم المختلفة. ويقدر مدى آليات إيصال أسلحتها النووية بما يصل إلى ٥٠٠ ١١ كيلومتر.

وليس هناك أي مبرر لإسرائيل كي تتباكي على مسألتي عدم الانتشار أو عدم الامتثال، وينبغي لها أن تتوقف عن الكذب واتهام البلدان الأخرى، لأنها هي نفسها أول المنتهكين للقانون الدولي في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفيما يخص جميع صكوك نزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق بأنظمة أسلحة الدمار الشامل. ويجب عليها أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأن تدمر ترسانتها لأسلحة الدمار الشامل بأكملها، مع قبولها في الوقت نفسه بنظم التحقق ذات الصلة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يُلزم النظام الإسرائيلي بأن ينحي أي مزاعم جانبا، وأن ينضم إلى المفاوضات بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل تحت رعاية الأمم المتحدة، وأن يشارك في المناقشات والمؤتمرات بشأن ذلك الموضوع.

السيد مولا (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تأخذ بنغلاديش الكلمة ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار في وقت سابق.

إن بنغلاديش ترفض بشدة ادعاءات ميانمار بوجود عناصر إرهابية من ميانمار داخل أراضي بنغلاديش. هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق ومحض كذب وتلفيق تامين، ولا تهدف إلا إلى صرف الانتباه عن تقاعس ميانمار عن الوفاء بالتزاماتها كدولة. وتؤكد بنغلاديش مجددا سياستها بعدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب. ولا نسمح لأي كيانات إرهابية أيا كانت باستخدام أراضينا.

والحقيقة هي أن ميانمار طردت أكثر من مليون شخص من ديارهم من خلال حملة مروعة، ولم تكفل الحد الأدنى من عوامل السلامة والأمن عند عودتهم. وعلى الرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها بنغلاديش بموجب اتفاق العودة الثنائي لإعادة الروهينغيا الذين أجبروا على النزوح إلى ديارهم، لم يتقدم مواطن واحد منهم للعودة طوعا. ولا يزال الروهينغيا يعانون من الصدمة بسبب الفظائع التي ارتكبتها ميانمار بحقهم وبحق أسرهم. ومن المخزي حقا أن نرى ميانمار تدعي مرة أخرى أن ٣٥٠ من الروهينغيا قد عادوا إلى ميانمار بمحض إرادتهم. والإحصاءات المفجعة التي تشير إلى ٣٥٠ شخص

من أصل ١,١ مليون شخص ما من أحد يعرف عنهم شيئا على مدى ثلاث سنوات خير تعبير عن الأمر كله.

وفيما يتعلق بمسألة استخدام الألغام الأرضية، نعرب عن بالغ أسفنا إزاء استمرار ميانمار في إنكار الوقائع المثبتة. لقد وثقت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق – في تقريرها الذي قدمته إلى اللجنة الثالثة – أن الألغام الأرضية استخدمتها جهات فاعلة من الدول وجهات فاعلة من غير الدول على حد سواء في ولايات كاشين وشان وراخين في ميانمار في عام ٢٠١١، وكان لذلك عواقب مميتة في الكثير من الأحيان.

وخلصت بعثة تقصي الحقائق في تقريرها إلى أن الألغام الأرضية قد زرعها التاتماداو في كل من المناطق الحدودية وداخل المنطقة الشمالية من ولاية راخين في إطار عمليات تطهير كان هدفها قصد أو توقع إصابة أو قتل المدنيين الروهينغيا الفارين إلى بنغلاديش. وعلاوة على ذلك، زُرعت ألغام جديدة مضادة للأفراد في المناطق الحدودية في إطار استراتيجية مدروسة ومخطط لها لإثناء لاجئي الروهينغيا عن محاولة العودة إلى ميانمار.

أفاد عدد من المنظمات الدولية، بما فيها منظمة العفو الدولية، أن ميانمار تستخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد لأغراض عسكرية في مناطق في كاشين والولايات الشمالية من شان. وأكد التقرير السنوي لمراقب الألغام الأرضية وجود ألغام أرضية في بلدات ميانمار على امتداد البلد بأكمله تقريبا من الشمال إلى الجنوب، وكذلك في ولاية راخين.

لقد طلب رئيس اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد من حكومة ميانمار النظر في استقبال بعثة مستقلة لتقصي الحقائق بمشاركة دولية في هذه المسألة. هل لميانمار أن توافي اللجنة الأولى بمعلومات عن أي تواصل من جانبها مع رئيس الاتفاقية؟ وفي دراسة استقصائية أجرتها منظمة أطباء بلا حدود في كوكس بازار بشأن أسباب وفاة الروهينغيا أثناء عمليات التاتماداو لإزالة الألغام تبين أن ٢ في المائة من الوفيات سببها انفجار ألغام أرضية. وبعد تلك النتائج التي توصلت إليها هذه المصادر الموثوق بها والمتنوعة: هل لا يزال هناك شك؟

ونعتقد أن اعترافا واضحا من دولة ميانمار بالحقائق سيكون خطوة أولى مهمة لإثبات تحليها بحسن النية حقا تجاه العمل على إيجاد حل عادل وشامل للأزمة. وباعتبارنا جارا مسؤولا، نكرر دعوتنا إلى ميانمار كي تتخذ الخطوات العاجلة اللازمة لضمان إزالة الألغام، وإعلان وقف إنتاج الألغام الأرضية، ووضع حد للإصابات التي يتعرض لها المدنيون.

وختاما، تود بنغلاديش أن تسلط الضوء على أنها هي التي لا تزال تعاني من عواقب الإجراءات الداخلية المتخذة من ميانمار. إننا نستضيف حاليا ١,١ مليون شخص من الروهينغيا النازحين قسرا، الذين فروا من الفظائع التي ترتكب في ميانمار، وهم الآن غير قادرين على العودة بسبب الافتقار إلى ظروف ملائمة. نؤكد مرة أخرى أن مشكلة الروهينغيا نشأت في ميانمار وأن حلها يكمن في ميانمار. فيتعين على ميانمار أن تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة وأن تكفل عودة الروهينغيا عودة آمنة ومستدامة دون إبطاء.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): في إطار ممارسة حق الرد، يرفض وفد بلدي البيانات التي أدلت بها بعض البلدان الأوروبية في وقت سابق اليوم. وهو لا يرى فائدة من التعليق على تلك البيانات، ولكنه يود أن يشدد على عدد من النقاط.

يجدر بتلك البلدان الأوروبية أن تتبع نهجا محايدا وموضوعيا وأن تفهم طبيعة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية فهما صحيحا. نشعر بالصدمة حقا إزاء عدم قدرة تلك البلدان على تقييم طبيعة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وإذا كانت هذه البلدان مهتمة حقا بكفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي لها أن تحث الولايات المتحدة على إلغاء جميع السياسات العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة كاملة لا رجعة فيها، بدلا من إثارة ضجة بشأن تهديدات لا أساس لها.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز قدراتها الرادعة للحروب دفاعا عن النفس من أجل التصدي للتهديدات النووية المستمرة والمتزايدة التي تشكلها القوى المعادية وإدارتها في المستقبل أيضا.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بخصوص ما أشار إليه ممثل ليبيا، نحن لم نقل إن المواد الكيميائية السامة والأسلحة الكيميائية السامة التي نقلت من ليبيا كانت ليبية الصنع. بل قلنا إنه تم نقلها من ليبيا على متن طائرة ركاب مدنية، فاقتضى التنويه.

أما بالنسبة لما ورد في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي، فإن هذا البيان حقيقة يفتقر إلى أبسط المعايير. فمرة أخرى نفاجأ بالنفاق والكذب من خلال توجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى، والجميع يعلم أن الهدف من توجيه هذه الاتهامات هو إبعاد الأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وعدم انصياع الكيان الإسرائيلي إلى القرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، والتي طالبت هذا الكيان بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع كافة منشآته وأنشطته النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن ترسانة الكيان الإسرائيلي من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية لا تزال تمثل التهديد الأكبر للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وهي مسألة شكلت على مدى عقود، وما تزال تشكل، تحديا جسيما لمنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار.

فعلى الرغم من مطالبة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا الكيان بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعنتها، مستفيدة في ذلك من الدعم الذي توفره لها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا ودول أخرى برعايتها للبرنامج النووي الإسرائيلي والبرامج الإسرائيلية العسكرية والبيولوجية والكيميائية، بالإضافة إلى المساهمة في تطويرها وتعزيزها، بل وأكثر من ذلك، التغطية على رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية.

وهذا أمر ظهر جليا للجميع من خلال إفشال كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، الأمر الذي شجع الكيان الإسرائيلي على زيادة تحديه للإرادة الدولية وعدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والاتفاقيات المتعلقة بحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. لا، بل قامت إسرائيل بتعزيز ترسانتها ووسائل إيصالها من هذه الأسلحة ورفضت المشاركة في الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي عقد في نيويورك في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

وفي المقابل، يعرف الجميع أن بلدي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٨، وموقعة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية منذ عام ١٩٧٢ وطرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام ٢٠١٣. كما أن بلدي رحب بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وشارك في أعماله مع بقية دول المنطقة على الرغم من رفض إسرائيل المشاركة فيه.

إن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا ستفعل إسرائيل بـ ٢٠٠ رأس نووي؟ ضد من هي موجهة؟ نتمنى أن نستطيع الحصول على إجابة من الدول الأعضاء.

السيد كو (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى به ممثل بنغلاديش في وقت سابق. وأود أن أكرر بياني السابق بأننا عاكفون على تيسير العودة الطوعية والآمنة للنازحين، وبالتالي ليس لدينا أي سبب للانخراط في أعمال من شأنها عرقلة ذلك الهدف.

ومن المهم جدا أن ندرك أن هناك متمردين مسلحين آخرين ينفذون عمليات في ميانمار، من المعروف أنهم يستخدمون الألغام الأرضية. وعلى الرغم من أننا مجرد دولة مراقبة في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فقد حضرت ميانمار الدورة الرابعة لمؤتمر

الدول الأطراف لاستعراض الاتفاقية على المستوى الوزاري للمرة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

وتؤيد ميانمار من حيث المبدأ أحكام الاتفاقية وننوه بالمبادرات التي اتخذتها الاتفاقية لتجنب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، الذي من شأنه أن يؤدي إلى آثار إنسانية. وفي ميانمار، أصبح حوالي مليون شخص على إلمام جيد بمخاطر الألغام الأرضية منذ بدء حملات التوعية في عام ٢٠١٦. وبعد توعية ٠٠٠ ٢٨٠ شخص بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٩ وحده، فإن الحكومة في سبيلها لإنشاء مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام وهيئة وطنية معنية بإزالة الألغام الأرضية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت المناقشة العامة. وفي هذا الجزء، أدلى عدد كبير من الوفود بلغ ١٤٣ وفدا ببيانات. ونتيجة للاختتام المبكر لهذه المرحلة من عملنا، ستلغى الجلسات المتبقية من المناقشة العامة التي كان المقرر عقدها في هذا الأسبوع.

ووفقا لجدول الحوارات التفاعلية بشأن مواضيع محددة، على النحو المبين في الوثيقة A/C.1/75/CRP.2، سُيعقد اجتماع افتراضي من دون حضور فعلي يوم الإثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة ١٠/٠٠. وخلال الاجتماع الافتراضي الذي يستغرق ساعتين، سيجري تبادل للآراء مع خبراء مستقلين وسيقدم مسؤولون آخرون رفيعو المستوى إحاطات، بمن فيهم رئيس "فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي" ورئيس "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي".

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأذكر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم بيانات المناقشة العامة المكتوبة لإدراجها في الخلاصة هو يوم الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وأن الموعد النهائي لتقديم البيانات المُعدة في إطار ممارسة حق الرد لإدراجها في الخلاصة هو يوم الإثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وستعقد الجلسة الحادية عشرة للجنة الأولى يوم الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة، حيث ستبدأ اللجنة المرحلة الثانية والأخيرة من عملها، أي البت في جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات المقدمة. وستسترشد اللجنة في هذا الصدد بالأوراق غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة وتتضمن مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي سجري البت فيها كل يوم. وقد عُمّمت الورقة غير الرسمية رقم ١، أو سيتم تعميمها، على الإنترنت. وسنبت في مشاريع القرارات والمقررات، كلٌ في إطار المجموعة المدرج فيها. وستتولى الأمانة العامة تنقيح الورقة غير الرسمية يوميا بغرض تحديث المشاريع الجاهزة للبت فيها في كل جلسة من جلساتنا خلال هذه المرحلة.

وعملا بالممارسة المتبعة، سأشرح في بداية جلستنا المقرر عقدها صباح يوم الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، الإجراءات التي ستوجه عملنا خلال هذه المرحلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.